

A 2458

الورقات في أصول الفقه

تأليف

الإمام عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي

الشهير بإمام الحرمين، المتوفى سنة ٤٧٨ هـ

وعليه شرح

العلامة جلال الدين محمد بن أحمد الحلبي الشافعي

المتوفى سنة ٨٦٤ هـ

وحاشية

المحقق الشيخ أحمد بن محمد الدمياطي الشافعي

المتوفى سنة ١١١٧ هـ

الطبعة الثالثة :-

١٣٧٤ هـ بمصر ١٩٥٥ م

الطبعة الرابعة :-

يكم صفر المظفر ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م

مركز توعية الفقه الإسلامي

حيدرآباد - اندهرابور ديش، الهند

الورقات في أصول الفقه

تأليف

الإمام عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي

الشهير بأمام الحرمين المتوفى سنة ٤٧٨ هـ

وعليه شرح

العلامة جلال الدين محمد بن أحمد المحلى الشافعي

المتوفى سنة ٨٦٤ هـ

وحاشية

المحقق الشيخ أحمد بن محمد الدميحي الشافعي

المتوفى سنة ١١١٧ هـ

الصفة الثالثة

٣٧٤ هـ، ١٩٥٥ م

الطبعة الرابعة

يكم صفر المظفر ١٤١٩ = ١٩٩٨ م

مركز توعية الفقه الإسلامي

حيدرآباد - اندامرابر ديش، الهند

فاعتبروا يا أولى الأنصار
(قرآن كريم)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم أطيب الأصول . وطهر فروجه وحسنه بالكتاب
المرز المعبر للمحول . وآناه حوامه الحكم فهي سنة المراء . ومن أحكام الشريعة وبأحكامها السعادة
دينا وأخرى . وأنشده أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة من عند صحيح الأعمال ، وأداء
العرص والمدود وباطن في معيشته الحلال ، وأحب فاسد الأمور ومكروهاها وأصبح من الحرام
فاسد ما حله ، فإسعاد من جاء مولاه بالإكرام ، وأنشده أن سيدنا محمدا عبده ورسوله الخات على
التعفة في الدين ، المؤيد بالدلائل القطعية وواسحات الراهن صلى الله عليه وسلم وعلى آله الطاهرين
من الأدناس ، وسميحه المحسن على الحق فكان إجماعهم من أعظم الدلالة مع الاستصحاب والقياس
وبعد : فهذه ممرات نرى وعبارات اطعمه لشيخنا علامة مصره وفريد مصره الشيخ « أحمد
ابن محمد الدماطي » الشافعي معقلا الله الحرام مكة المكرمة بمعهده الله بالرحمة والهدى على شرح
ورقات أبي العالي إمام الحرمين للشيخ جلال الدين المحلى « برل الله عليهما سحائب رحمة وسكينة
محوقة حسنة حرد بها بأمره من خطه بها من نسخة حين قراءته الشرح المذكور في هذه الطلعة
المسند الحرام . لحقات محمد الله نسخة مطبوعه بمصره بمصره . وأسأل الله أن يجمعها كما يجمع
بأصلها وأن يجعل عملها الصالح لوجه الكريم إياه حواءه وف رحم (قوله بسم الله الرحمن الرحيم)
أي بكل اسم من أسماء الذات الأعلى للوصف كمال الإلهام أو بإرادته ذلك شدي أو وألف مبدئيا مبركا
أو مسميا ، وأبصر على المسئلة لحصول الحمد بها فاتها بضم اسمه المحمل إياه تعالى على الوحة
المخصوص ، وأصبح بها لأها من ألباع البناء وحمد الفضلاء ولهذا اكتفى الإمام البخاري في أول
صححه ، ورك السلام احصارا ، ومحمل أنه آتى بها لعلها والاصل أن الذي جمع المسئلة والحمد
والشهادة ذكر الله تعالى وقد حصل بالمسئلة (قوله فهذه) إن كانت الخطية قبل الألف فالإشارة
إلى ما في الدهن أي مفصل هذا المحمل ورفات ، وإن كانت بعد الألف فإما أن يكون إلى ما في الدهن
أو إلى ما في الخارج أي القوش (قوله ورفات) صغها الإمام العالم العلامة أبو العالي عبد الملك بن
يوسف بن محمد الحواري الشافعي ، ولد سنة تسع عشرة وأربع مائة حاور بمكة وأدب به أربعين
سنة وجمع طرق الشافعي ثم عاد إلى بساطور في له الورر نظام الدين الدرسة النظامية فخطب بها
وحلس للوعظ والمداطرة ، ومات سنة ثمان وستمائة وأربع مائة بمصره نحو سبع وخمسين سنة ، وأعلنت
الأسواق يوم موته وكانت تلامذه يومئذ قريبا من أربع مائة ، وبس للحرمين لحاورته بها كذا
في الشواحي على عهد السلام ، وفي حاشية شيخنا على كفاية الصوام ولعب بذلك أي إمام الحرمين لا يحصر إفاء
الحرم المسكن والدين فيه ثم إن قوله ورفات منه محار علاقته المحاورة وهو على تقدير مضاف أي ذات
ورقات (قوله قليلة) هذه من كلام الشارح وهو الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام مفتي الأمان ومفتي
العلماء الأعلام جلال الدين محمد بن أحمد المحلى الشافعي ، ولد سنة إحدى وتسعين وسبع مائة . ومات أول يوم
من سنة أربع وستين وثمان مائة بمصره نحو أربع وسبعين سنة ، وإنا صرح بقوله فليته مع فهمه من

(الرحمن الرحيم)
(فهذه ورفات)

(تشمل على معرفة فصول من أصول الفقه) ينعى بها المتدى وغيره (٣) (ودلك) أى لفظ أصول

الفقه (مؤلف من حرره
مؤلف من الأفراد المعامل
للكرك لا الجمع والمؤلف
معرفة ما ألف منه
(فالأصل) الذى هو مورد
الجزء الأول (ما يبنى عليه
غيره) يتأصل الحدار أى
نسبه وأصل النحره أى
طريقه التاب فى الأرض
(والفرع) الذى هو معادل
الأصل (ما يبنى على غيره)
لعموم الشجرة لأنها
وورد فى الفقه لأصوله
(والفقه) الذى هو الجزء
الذى يبنى على غيره، وهو
الفهم ومسمى شرم
(معرفة الأحكام الشرعية
التي طرقها الأحكام
العلم بأى الشىء فى أو
واجبة وألوه
وأن له من الليل شرف
فى سوره من وأربا
والى أن الفقه
واجبة فى الحلى أصابع
الفصل عن عمل بوحه الله
ومحرم ذلك من
الحلال، حلال، ما ليس
طريقه الاحتمال فالعلم
الصلوات الخمس واحدة
الربا محرم وعمه ذلك من
المسائل العظيمة فلا يسمى
فقه فالعلم به العلم
الطبي (والأحكام) المرادة

جمع الفقه بنسبنا للمدى ولثلا يومه حروجه عنه قد يستعمل لكثرة (قوله تشمل على معرفة)
صفة أو حرمان أو استيفاء أى معنى أو تسليم (قوله فصول) أى أنواع من المسائل ومسمى كل
نوع صلا لا يفصله عن غيره (قوله من أصول الفقه) صفة لفصول أى كائنه ملاك الفصول من حمله
أصول الفقه أى حصص الفقه المسمى بهذا الاسم والمراد بها الأدلة السبعة من الكتاب والسنة والإجماع
من حيث إثبات الأحكام بها بطريق الاحتجاج (قوله ينعى بها المتدى وغيره) أصابع المتدى بها يكون
بالعلم وأصابع غيره رند كرماعده أو محمله أصول الفقه على الكتب المتدنه فى ربه ومعارات محمديه
فردته إلى الله أى لفظ صور الفقه) ومنه ر اشار إليه لفظ أصول الفقه معرفة الاحكام
مؤلف والتأليف كانه كتب من خواص الأنواع وحاشا فقه أصابعه لأنه ذكر أصول الفقه عموم
الفقه عادله اسم الاشارة على اللفظ (قوله مؤلف) أى بحسب الأصل والإشارة إليه به لأنه
لفظ على الفقه لمخصوص (قوله من حرمان) فيه نظر لأن له حرمة أخرى هم السورة أى إصابه
الأصول أى محله أصول لفقه أدله من حيث هى أدله وغايات بأنه تركه إجماله فهمه على المتدى
والاستيفاء من ربه (قوله من يفرأ المقابل للركب) دفع به به مال وصف الحرمان بالافراد
صحح لفظه الأول بأنه جمع لاه مرد وحاشا للدفع أن المفرد من الموصوفين من الأفراد المعامل
للكركه به به دلالة اللفظ على حرمة معناه مسمى بجمع وغيره لامن الأفراد المعامل للحكم أى
وأنه وسماه على الجمع لأنه يحسن التسمي ونطاق المفرد على مقابل الجملة وعلى مقابل المضاف والسمه
به فواء به به فواء به به حرمان الصلة على غير الموصول ولم يرد حرمان على الفقه
أو كوفي ما يبنى عليه غيره أى شىء محسوس أو معتول وكذلك قوله ما يبنى على غيره (قوله وفروغ
الفقه) من ربه أو الأهم إلى الأحسن (قوله لأصوله) هى الأدلة الاحتماله أو الأدلة مطلبا (قوله
وهو السهم) أى لما دق وعمره وقبل اسم لما دق فلا يقال فقه أن السماء فوقنا فقال فقه كعلمهم وربما
ومعنى وضعه لفتح إدريس به فى الفقه وصفه لكره إذا صار الفقه له سحبة (قوله هو معرفة الأحكام
الشرعية) أى الشىء يعرفها أن يكون عهده مدته بعد ربه على يحصل الصديق بأى حكم أراد
وإنه كركه فلا يقال كالامام مالك كركه مثل (قوله التى طرقها) أى طرقه بنسبها وطهورها صفة
لمعرفة وقوله الاحتمال هو يدل التوسع فى نوع العلم من قوله كالمعلم أى كسنة العلم (قوله فى مال الصبي)
أى أو أصده بل لفظ السبي تشمل الصلة كما يقاها الاسموى عن الفقه (قوله فى الحلى الناح) أى تحلى
أمره لا يعرف به خلاف الحرام كحلى ربه لا استعماله والمكروه كصه إياه ككره لحاجة أو صغيره
لربه (قوله معنى الطن) هو استندى الراجح والإضافة حقصة ولا إشكال فى استعمالها فى المصنف
هذا المعنى إمامها حقيقه عرفية من دكر وإدلائها بخار مشهور لهم أو علمه عرسه واضحة وهى التقييد
محصلها عن الاحتمال لأنه إنما بعد الطن وإنما قال فالعلم العلم معنى الطن ولم يقل فالمعرفة معنى
الطن لأنه لا يشهد إطلاها معنى الطن خلاف العلم (قوله والأحكام المرادة بها دكر سمة) أى فى التعريف
المقدمة وأظهر فى محل الامار إيساها للمدى (قوله سمة) فيه أن الفقه منه إلا أن يؤول كلامه
بأن المراد أن هذه السمة من حمله الأحكام المرادة وإنما أضعط من الأحكام الصكيفية خلاف
الأولى حرمان على طريقه المتدنه الذى يثبته، وأما المتأخرون المنفون له فقالوا المطلوب تركه
طلبا غير حرام إن ثبت بهى مقصود فهو المكروه وإن ثبت بهى غير مقصود أى مستفاد من الأمر

مما ذكر (سمة الواجب والمدب والمباح والمختور والمكروه والصحيح والعائد) فالفقه العلم الواجب والمدب إلى آخر
السمة أى بأن هذا الفعل واجب وهذا مندوب وهذا مباح وهكذا إلى آخر السمة .

(فالواجب) من حيث

({)

وصفه بالوجوب (ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه) ويكفي في صدق العقاب

وجوده لواحد من العصاة

مع العفو عن غيره ويجوز

أن يزيد ويترتب العقاب

على تركه كما عبر به غيره فلا

ينافي العفو (والندوب)

من حيث وصفه بالندب

(ما يثاب على فعله ولا يعاقب

على تركه ، والمباح) من

حيث وصفه بالإباحة (مالا

يثاب على فعله) وتركه (ولا

يعاقب على تركه) وفعله

أي مالا يتعلق بكل من فعله

وتركه نواب ولا عقاب

(والمحذور) من حيث

وصفه بالمحذور أي الحرمة

(ما يثاب على تركه) امثالا

(ويعاقب على فعله

والمكروه) من حيث وصفه

بالمكراهة (ما يثاب على

تركه) امثالا (ولا يعاقب

على فعله . والصحيح) من

حيث وصفه بالصحة (ما يتعلق

به النفوذ ويعتد به) بأن

استجمع ما يضر فيه شرعا

عقدا كان أو عبادة

(والباطل) من حيث وصفه

بالبطان (ما لا يتعلق به

النفوذ ولا يعتد به) بأن

لم يستجمع ما يضر فيه شرعا

عقدا كان أو عبادة والعقد

ينصف بالنفوذ والاعتداد

والعبادة تنصف بالاعتداد

فقط اصطلاحا (والفقه)

بالمعنى الشرعي (أخص

من العلم) لصدق العلم بالنحو

وغيره فكل فقه علم وليس كل علم فقه (والعلم معرفة العلوم) أي إدراك ما من شأنه أن يعلم

بضده فهو خلاف الأولى (قوله فالواجب ما يثاب الخ) أي قولاً أو فعلاً أو اعتقاداً وسواء كان واجباً

عينياً أو كفاًئياً (قوله من حيث وصفه بالوجوب) هي حيثية تقييد لا حيثية تعليل كقولك البار من

حيث إما حارة تسخن أي لا يعتبر وصفه بالصحة أو البطان ومنه يعلم أن هذه الأقسام متداخلة

لامتنابية كصلاة الفرض في محل منسوب أو في الحمام مثلاً ولا منافاة بين الإثابة والمعاقبة لأنهما باعتبارين

مختلفين (قوله مع العفو عن غيره) لا يقال إن ترك مفرد مضاف وهو من صيغ العموم لجواز حمل إضافته

على الجنس أو المهد الذهني (قوله والندوب) أي المندوب إليه أي المدعو إليه فقيه الحذف والإيصال

وأورد على التعرف الأذان فإنه إذا أطبق أهل البلد على تركه قوبلوا وعوقبوا في الدار الآخرة . وأجيب

بأنه من حيث النهي بالدين لا سيما شعاره الظاهرة (قوله والمباح) ويسمى أيضاً جائزاً وحلالاً (قوله

أي مالا يتعلق الخ) إنما قال ذلك لرد ما قيل إن كلا من الإثابة والمعاقبة على كل من فعل المباح وتركه أمر

جائز إذ له تعالى أن يفعل ما يشاء حتى إثابة العاصي وتعذيب الطائع فلا يصح نفي واحدة من الإثابة

والمعاقبة أفاده سم (قوله والمحذور) ويسمى حراماً ومعصية وذنباً ومزجوراً عنه ومتوعداً عليه أي

من الشارع ويسمى حجراً أيضاً في الصحاح الحظر الحجر وهو خلاف الإباحة والمحذور المحرم (قوله

امثالاً) بأن كف نفسه عنه لداعي نهى الشرع وإتباعه احترازاً عن تركه لنحو خوف من مخلوق

أو حياء منه أو عجز عنه فلا يثاب عليه وكذا إن تركه بلا قصد شيء (قوله ويعاقب على فعله) أي يقع

العقاب في الآخرة عدلاً على فعله بلا عذر ، قال في الجوهرة :

فإن يثاب فيمحض الفضل وإن يعذب فيمحض العدل

(قوله مع العفو عن غيره) ولا ينافيه أن فعل مفرد مضاف لمعرفة فيعم لأنه يحجب بمثل ما تقدم من أن

الإضافة للجنس أو للمهد الذهني (قوله ويترتب العقاب) أي استحقاقه على فعله بأن ينتهض فعله

سبباً للعقاب بمعنى أن من فعله بلا عذر استحق العقاب ولا يلزم من استحقاقه وجوده بالفعل ألا

ترى أنك تقول زيد يستحق القضاء أو الإفتاء أو التدريس مع أنه ليس منلبساً بواحد منها (قوله

والمكروه) شملت العبارة ما كان طلب تركه لنهي مخصوص وما كان نهى غير مخصوص كاللهي عن

ترك الندوبات الاستفادة من أوامرها وهو أصل الاصطلاح الأصولي وإن خالف بعض متأخري

الفقهاء ومنهم المصنف فخصوا المكروه بالأول ومموا الثاني خلاف الأولى (قوله والصحيح) هو

لغة السليم (قوله النفوذ) هو بالمعجزة من نفوذ السهم وهو بلوغ المقصود من الرمي أي بأن يوصف

بالنفوذ ويصح اصطلاحاً أن يقال إنه نافذ (قوله ويعتد به) بأن يوصف بالاعتداد ويصح اصطلاحاً

أن يقال إنه معتد به فإذا قيل هذا البيع صحيح أي نافذ ومعتد به ويترتب عليه حل الانتفاع بالبيع

وهذا النكاح صحيح أي يترتب عليه حل الاستمتاع من وطء ومقدماته (قوله عقداً كان الخ) والعبرة

في العبادة بظن المكلف فلو صلى على اعتقاده أنه متطهر فإن محدثاً فالصلاة صحيحة وإن لم يرم القضاء

والعبرة في المعاملة بحسب الواقع فلو باع مال مورثه طائناً حياته فإن ميتاً صح البيع (قوله والباطل)

هو لغة الذاهب وهو والفاسد سواء إلا في صور منها الحج فإنه يبطل بالردة ويخرج منه ويفسد

بالوطء ويلزمه إنعامه (قوله اصطلاحاً) أي بحسب اصطلاح أهل الشرع أو بعضهم وقضيته صحة وصف

العبادة بالنفوذ أيضاً لغة (قوله وليس كل علم فقهاً) أي فالنسبة حينئذ للعموم والخصوص المطلق

كما بين الإنسان والحيوان ويقال أيضاً كل فقيه عالم وليس كل عالم فقيهاً إذ القاعدة أنه كلما وجد

الأخص وجد الأعم ولا عكس كما لا يخفى (قوله والعلم معرفة العلوم) فيه دور لأن المعلوم مشتق

من العلم ولا يعرف المعلوم إلا بعد معرفته ولا يعرف العلم إلا بعد معرفة المعلوم لأنه أخذ في تعريفه

كادراك الإنسان بأنه
حيوان ناطق (والجهل
تصور الشيء) أي إدراكه
(على خلاف ماهو به في
الواقع) كادراك الفلاسفة
أن العالم وهو ماسوي الله
تعالى قديم وبعضهم وصف
هذا الجهل بالركب وجعل
البسيط عدم العلم بالشيء
كعدم علمنا بما تحت
الأرضين وبما في بطون
البحار وعلى ما ذكره
المصنف لا يسمى هذا
جهلا (والعلم الضروري ما
لا يقع عن بطر واستدلال)
كالعلم الواقع بإحدى
الحواس الخمس الظاهرة
وهي السمع والبصر والشم
والذوق فإنه يحصل
بمجرد الإحساس بها من
غير نظر واستدلال
(وأما العلم المكتسب
فهو الموقوف على النظر
والاستدلال) كالعلم بأن
العالم حادث فإنه موقوف
على النظر في العالم وما
نشاهده فيه من التغير
فينتقل من تفسيره إلى
حدوثه (والنظر هو الفكر
في حال المنظور فيه) ليؤدي
إلى المطلوب (والاستدلال
طلب الدليل) ليؤدي إلى
المطلوب فيؤدي النظر
والاستدلال واحد وجمع
المصنف بينهما في الاثبات

وأشار الشارح إلى جوابه بقوله : أي إدراك مامن شأنه أن يعلم . وحاصله أن الإبراد المذكور مبنى
على أن المراد بالمعلوم المعلوم بالفعل وليس كذلك بل المراد به المعلوم بالإمكان كذا في الحاشية (قوله
على ماهو به) أي على الوجه الذي هو أي مامن شأنه أن يعلم ملتبس به أي بذلك الوجه في الواقع ،
والواقع قبل هو علم الله تعالى ، وقبل اللوح المحفوظ ، وقيل غير ذلك (قوله كادراك الإنسان الخ) أي
وكادراك الفرس بأنه حيوان صاهل وكادراك الحيوان بأنه جسم نام متحرك بالإرادة (قوله والجهل
تصور الشيء) ما أحسن قوله في تعريف العلم معرفة وهنا في الجهل تصور فانه لبس بمعرفة أسلا
وإنما هو حصول شيء في الذهن (قوله على خلاف ما) أي على حال ووصف مخالف للحال
والوصف الذي هو أي ذلك الشيء ملتبس به في الواقع (قوله قديم) أي بذاته وصفاته أو بذاته دون
صفاته وتفصله عندهم وقد كفروا بتلك العقيدة (قوله وبعضهم) أي الأصوليين أو العلماء (قوله
بالركب) إنما كان مركبا لأنه جاهل بالحكم وجاهل بأنه جاهل . ولذلك قيل :

جهلت وما تدري بأنك جاهل ومن لي بأن تدري بأنك لا تدري

ومنه قوله : قال حمار الحكيم يوما لو أسف الدهر كنت أركب

لأنني جاهل بسط وصاحي جاهل مركب

(قوله عدم العلم بالشيء) فضته انصاف الحماد والهمة بالجهل وليس كذلك فمن ثم زاد بعضهم عما من
شأنه العلم (قوله وعلى ما ذكره المصنف لا يسمى هذا جهلا) أي العلم بالشيء جهلا إذ لا يصدق عليه تصور
الشيء لا تنفاه تسوره مطلقا والله أعلم (قوله مامن يقع) أي علم لم يقع الخ فلا يقال التعريف غير مانع
لداولة التقليد مع أنه ليس علما ومعناه ان النفس أدركته بمجرد التوجه إليه كالعلم بأن التل أعظم
من الحرء أو بالحواس الظاهرة وإن توقف على حدس أو تجربة فالأول كالعلم بأن نور القمر مستعاد
من نور الشمس والثاني كالعلم بأن السموم نيا مسهلة أو توقف على وجدان كالعلم بأن فك جوعا أو
عطشا أو تواتر كالعلم بوجود مكة (قوله عن نظر واستدلال) وإن توقف على شيء آخر كالإصغاء
وتقليب الحرفة (قوله بإحدى الحواس) أي بسبب إحدى الحواس أي العلم الحاصل للنفس بإحدى الخ
لأن المدرك للكلمات والجزئيات هو النفس والحواس جمع حاسة بمعنى القوة الحساسة (قوله فانه
يحصل) أي العلم الواقع (قوله وأما العلم المكتسب الخ) دفع زيادة أما توهم عطف العلم المكتسب على
مدخول كاف التمثيل تأمل (قوله بأن العالم) هو ماسوي الله وصفاته من حواهر وأعراض وقوله
حادث أي حدونا زمانيا أي مسبوقا وجوده بعلمه (قوله من التغير) كزوال الحركة بطر و السكون
والظلمة بطر و الضوء وعكس ذلك (قوله هو الفكر الخ) الفكر حركة النفس في العقولات وأما حركتها
في المحسوسات فتخييل (قوله ليؤدي) أي لأجل أن يؤدي ذلك الفكر (قوله إلى المطلوب) أي من
علم أو ظن (قوله وجمع النسف بينهما في الاثبات الخ) وفهم ذكر الاثبات على النبي لأن الاثبات
أشرف وعكس المصنف لأن النبي من توابيع الضروري وعن الأشرف من المكتسب إذ هو أقوى
منه وأبعد عن الخطأ (قوله هو المرشد الخ) اعلم أن المرشد بطلق حقيقة على الناصب لما يرشد به
ويطلق مجازا على مابه الإرشاد وهو المراد هنا بدليل قوله لأنه علامة عليه فحينئذ يقال قد أدخل
المجاز في التعريف وهو لا يجوز . ومحاب بأن تعريف الدليل بما ذكره عقب تعريف الاستدلال بطلب
الدليل قريبة على إرادة معنى المرشد المجازي إذ هو المناسب لمعنى الاستدلال المذكور كذا في سم (قوله
أحدهما أظهر من الآخر) يفيد أن كلا منهما ظاهر لكن أحدهما أظهر فخرج به تجويز بقاء البحر بحاله
وانقلابه دما مثلا إذ كل منهما جائز الوقوع عقلا وأحدهما وهو بقاءه بحاله أظهر مع أن ذلك ليس من

والنبي تأ كيد (والدليل هو المرشد إلى المطلوب) لأنه علامة عليه (والظن تجويز أمرين أحدهما أظهر من الآخر)

عند المحور (والشك تجويز الأمرين لأحدهما على الآخر) عند المحور فالتردد في قيام زيد وتقيته على السواء شك ومع رجحان الثبوت والانساء طى (وأصول الفقه) (٦) أى الذى وضع فيه هذه الورقات (طرقه) أى طرق الفقه (على سبيل

قيل الطن لأن النقاء محاله معلوم لنا علما عاديا والاقبال حتى عند العمل في مجارى العادات وتحريف الطن عما ذكر تعرف باللام إذ الطن هو الإدراك الراجح لأحد الأمرين للزوم للنحو وأسقط المصنف يعرف الوهم وهو الإدراك المقابل للطن (قوله عند المحور) سواء وافق الواقع أم لا (قوله والشك تجويز الأمرين) هما طرفا الممكن كوجود زيد وعدم وجوده (قوله وأصول الفقه) أى الصسمى بهذا اللقب المشعر بمدحه بانتقاء الفقه عليه (قوله الذى وضع فيه هذه الورقات) أى حمل نسب بيانه هذه الورقات التى هى الألفاظ المحصورة الدالة على المعنى المحصورة (قوله أى طرق الفقه) فيه عود الضمير على حرء العلم وهو كالراى من زيد لأمضى له فلا يصح عود الضمير عليه . وأحب أن عود الضمير عليه باعتبار المعنى الأصلي الإضافى فيه استخدام (قوله على سبيل الاحتمال) حال من طرق أى كائنة تلك الطرق على صفة هى إجمالها وعدم تعيينها ولذلك مثله مطلق الأمر والنهى وفعل النبى صلى الله عليه وسلم أى كنهه للمطلقات عن التقييد بأمور به معين ومهى عنه معين وهكذا (قوله بأنها حجب) أى صحح الاحتجاج والاستدلال بكل منها بشرطه (قوله وغير ذلك) كالعام والخاص والمطلق والمقيّد وهو معطوف على مطلق الأمر ومن الغير إقراره صلى الله عليه وسلم على قول أو فعل (قوله مع بيان ما يتعلق به) متعلق ببيان وفى به ما تلى ما يتعلق بما قبله من الأمر والنهى أيضا بخلاف طريقه على سبيل التفصيل أى على سبيل وصة هى تفصيل متعلقها وتعميدها (قوله كما أخرجه الشيخان) أى رواه أى الصلاة بتأويلها بالمذكور أو العمل أو كونه صلى فيها فخرج الضمير ما يهيم من المقام (قوله مثلا بمثل) أى مقابلا بمثل أى متماثلين بأن يماثل أحدهما الآخر في المقدار باعتبار الكيل (قوله يبدأ بيد) أى مقبوضين للعائد أو وارثهما أو كليهما بمجلس العقد قبل التفرق منه وقبل تعارفا نحو الرضا العقد والحلول لارم للتفاسى في المجلس عاليا (قوله لم يشك) المراد بالشك مطلق التردد باستواء أو رجحان (قوله تمثيلا) أى لأجل تمثيل القواعد وإيضاحها للأجل أنها منه (قوله وكيفية الاستدلال بها) بالرفع عطوف على طرق (قوله من حيث تفصيلها) أى تعيينها وتعلقها بحكم معين (قوله عند معارضا) أى في إفادة الأحكام وإنما وقع التعارض فيها لكونها ظنية في تلك الافادة بخلاف القطعيات لا يقع فيها تعارض (قوله وغير ذلك) أى كتنظيم المبين على الحمل بأن يحمل تفسيراً للحمل . ولما ترك المصنف من أصول الفقه صفات المجتهد أى للسائل التضيعة لبيانها به الشارح عليها بقوله : وكيفية الاستدلال بها الخ . وبحاج عنه بأنه تركها بناء على أنها ليست من أصول الفقه كما قيل به (قوله تخرج إلى صفات الخ) أى ما يشترط فيه من الصفات لتوقف الاستدلال على المستدل وعدم تأهل كل أحد لذلك (قوله وأبواب أصول الفقه الخ) إن جعل مسمى الكتب والأبواب والفصول الألفاظ المحصورة كما هو مختار المحققين فالتقدير هنا ومضمون أبواب أصول الفقه أو أبواب أصول الفقه عبارات أقسام فطابق الخبر المبتدأ وفي عدة أقسام الكلام منها ملبس أو أراد بها ما يشمل تواسعها وإلا فأقسام الكلام خارجة عن مسمى الصن (قوله الكلام) المراد منه قرينة ما يأتى المعطى لا النفس لأن بحث الأصول في المعطى لا النفس وهو حقيقة فيها عند المحققين (قوله ويذكر فيه) أى في الكلام على العام والخاص (قوله المطلق والمقيّد) أى لما سبتهما لهما حق إنهما باب واحد وقصده دفع الاعتراض على المصنف في إسقاطهما (قوله وسبأى)

الإجمال) كطلق الأمر والنهى وفعل النبى صلى الله عليه وسلم والإجماع والعقاس والاستصحاب من حيث البحث عن أولها بأنه للوحد والثاني أنه للحرمة والباقي بأنها حجب وعبر ذلك بما سأتى مع ما يتعلق به ، بخلاف طريقه على سبيل التفصيل نحو «أقموا الصلاة» ولا يعرفوا الزمان» صلواته عليه في الحكمه كما أخرجه الشرح والاحكام على أن ليس الأس السدس مع من الصلح حيث لا مع لها وقياس البر على الأثر في اصناع مع بعض بعض إلا مثلا بمثل بدا بيد كما رواه مسلم واستصحاب الطهارة لم يشك في معانها فليست من أصول الفقه وإن يصح مصها في كنهه تمثيلا (وكيفية الاستدلال بها) أى بطرق الفقه من حيث تفصيلها عند تعارضها لكونها ظنية من تقدم الخاص على العام وللمصدق على لطلق وغير ذلك وكيفية الاستدلال بها محرم إلى صفات من يستدل بها وهو المحقق بهله الثلاثة هى

أى

الصسمى بأصول الفقه لتوقف الفقه عليه (وأبواب أصول الفقه) أقسام :

(الكلام والأمر والنهى والعام والخاص) ويذكر فيه المطلق والمقيّد (المجمل والمبين والظاهر) وفي بعض النسخ والمؤول وسبأى

والإجماع والاحبار والعباس
والخطر والإباحة ورتيب
الأدلة وصحة المعنى والمستحق
وأحكام المجتهدين ، فأما
أقسام الكلام فأقل ما ترك
منه الكلام اسمان (نحو
ريد قائم (أو اسم وفعل)
نحو قام ريد (أو فعل
وحرف) نحو ما قام أنته
بعضهم ولم يعد الصمير في
قام الراجع إلى زيد مثلا
لعدم ظهوره والجمهور على
عده كله (أو اسم وحرف)
وذلك في البداء نحو باريد
وإن كان المعنى أدعو أو
أما دى ريدا (والكلام
ينقسم إلى أمر وهي (نحو
قم ولا تفعل (وحر) نحو
حاشا ريد (واسحار وهو
الاستعظام نحو هل قام ريد
فقال نعم أولا (وينقسم
أيضا إلى من (نحو .
لست الشاب يعود وما
(وعرس) نحو ألا تنزل
عندما (ومسم) نحو والله
لأفعلن كذا (ومن وحه
آخر ينقسم إلى حقيقة ومجاز
فالحقيقة ما بقي في الاستعمال
على موضوعه وقيل ما
استعمل فيما اصطلاح عليه
من المحاطة) وإن لم يبق
على موضوعه كالصلاة في
الهيئة المحصورة فانه لم يبق
على موضوعه للوعود وهو
الدعاء مجر والدانة لدات

أى في كلام المصنف والمناسبت التصريح بذكرها هنا لغيره (قوله والأفعال) أى أفعاله صلى الله عليه وسلم
فإنها حجة (قوله وترتيب الأدلة) أى بيان رتبة كل منها بالنسبة لغيره وأما المقدم على غيره عند
التعارض (قوله وصحة المعنى والمستحق) أى شروطهما والمجتهد والمعنى واحد كما يعلم مما يأتي قال في مختصر
الأنوار لا يجوز للمعنى أن يتساهل في الفتوى ومن عرف بذلك لا يجوز أن يستغنى والتساهل يكون
أن لا تنته ويشرع في الفتوى قبل استفتاء المعكر والنظر وقد يكون بأن محله أعراس فاسدة
على تسع الخيل المحرمة والمكروهة والممسك بالشبه والرحص لمن يروم نفعه والصمير لمن يروم
صره ، قال المحاسنى يسئل المعنى يوم القيامة عن ثلاث هل أفتى عن علم أولا وهل يصح في الفتوى
أم لا وهل أحلص فيها لله أولا والله أعلم (قوله فأقل ما يترك منه الكلام اسمان) وصوره أربعة
متبدأ وحر متبدأ وفاعل مد مسد الحرف متبدأ ومائب فاعل مد مسد الحرف اسم فعل وفاعله ،
ولا محي أن المتألف المجموع والمتألف منه الأجزاء معصلة ، وأعرض تألف الكلام من حر من
فقط إذ مما ثاب وهو الإسناد الذي هو ربط أحد الكلمتين بالأخرى ، إلا أن محاب ما أن
الإسناد شرطه الأجزاء أو العقد ما أن الأجزاء المملوطة بها ، وبه محاب عن ريد قائم إذ فيه
صمير مسير (قوله أو اسم وفعل) له صورتان فعل وفاعل ومائب الفاعل (قوله لعدم ظهوره)
أى بل هو صورة عقلية لا يحقق له في الخارج (قوله والجمهور على عده كلمة) أى لسكوته في حكم
المملوطة لاستحصاره عند الطوق مع توقف الإسناد التام ، المحقق للكلام عليه (قوله أو اسم وحرف)
هو صميم والمعتمد أنه مركب من فعل واسم . والحاصل أن صور تركب الكلام ستة اسمان
فعل واسم . فعل واسمان ، فعل وثلاثة أسماء ، فعل وأربعة أسماء ، حملتان وله صورتان :
الشرط والحراء نحو إن استقيمت أفلحت ، القسم والحواب نحو أقسم بالله محمد خير خلق الله
(قوله والكلام ينقسم إلخ) في جمع الخوامع وشرحه : الكلام ينقسم إلى طلب وخبر وإنشاء .
فالأول كاصرب ولا تمص . والثاني نحو ريد قائم . والثالث نحو أنت طالق أنت حر لست لي
مالا لعللى أدور السى صلى الله عليه وسلم (قوله وهو الاستعظام) أى الكلام الدال على طلب حصول
صورة النى في الدهن من حيث حصوله فيه فحرج نحو على وفهمي إذ المقصود منه حصول العلم
والتعظيم في الخارج (قوله إلى من) هو طلب مالا طمع فيه أو ما فيه عسر ، فالأول نحو ليت
الشباب إلخ . والثاني نحو قول منقطع الرعاء لست لي مالا فأحج منه فلا يقال لست الشمس
تطلع أو تغرب (قوله ومن وحه آخر) أى معار للوحة الأول فان انقسامه إلى ما تقدم باعتبار
مدلوله وما هنا باعتبار استعماله في مدلوله أو غيره (قوله ينقسم إلى حقيقة ومجاز) أى الكلام
بالمعنى اللغوى وهو ما يتكلم به قل أو كثر على طريق الاستخدام فان المجاز والحقيقة من عوارص
المعردات أيضا (قوله ما بقي في الاستعمال) أى لم يبق في الخ فحرج اللفظ قبل استعماله واللفظ
المستعمل علقا كخذ هذه العرس مشرا إلى كتاب فكل منهما ليس بحقيقة ولا مجاز والصلاة
إذا استعملها الشارع في الدعاء فانه مجاز (قوله على موضوعه) أى اللغوى كما هو المتأخر من
ذكر الوصف والمقابلة بالتعريف الثاني (قوله وقيل ما استعمل إلخ) أنهم كلامه على التعريف
الأول أن كل لفظ نقل عن الموضوع اللغوى إلى معنى آخر فليس بحقيقة سواء كان الناقل الشارع
أو العرف أو الواضع الأول ، وقوله فيما اصطلاح عليه يدخل الحقيقة السرعة واللغوية والعرفية
العامة والخاصة (قوله من المحاطة) هو بكسر الطاء أى الجماعة المحاطة بذلك اللفظ وفي الخاصية هو
فتح الطاء بمعنى التحاطب ومن لا تتدأ وفي الكلام حذف والتعذر ما استعمل في المعنى الذى اصطلاح على

الأربع كالحمار فانه لم يبق على موضوعه وهو كل ما يدب على الأرض

فى غير ما اصطلاح عليه من المحاطة (والحقيقة إما لغوية) بأن وضعها أهل اللغة كالأسد للحيوان المفترس (وإما شرعية) بأن وضعها الشارع كالصلاة للعبادة المخصوصة (وإما عرفية) بأن وضعها أهل العرب العام كالداة لدات الأربع كالخمار وهى لغة لكل ما يدب على الأرض والحاص كالفاعل للاسم المعروف عند الحاجة وهذا التقسيم ماث على التعريف الثانى للحقيقة دون الأول القاصر على اللغوية (والمحار إما أن يكون زيادة أو نقصان أو نقل أو استعارة . والمحار بالربادة مثل قوله تعالى : ليس كمثل شئ) والكاف رائدة وإلا فهمى معنى مثل فكون له تعالى مثل وهو محال والقصد بهذا الكلام نفيه (والمحار بالنقصان مثل قوله تعالى واسأل القرية) أى هل القرية وقرب صدق يعرف المحار على ما ذكر بأنه استعمل نبي مثل المثل فى سبى المثل وسؤال القرية فى سؤال أهلها (والمحار بالنقل كالعائط فيما يخرج من الإنسان) نقل إليه عن حقيقة وهى المكان المظنون نصى فيه الحاجة

دلالتة عليه واصطلاحا مبتدأ وناشئا من ذوى التحاطب أى المتحاطبين وهو ما يدب على الأرض والظاهر أنه لا يستر خصوص الأرض ولا خصوص الدب ولا الكون بالفعل بل مطلق الانتقال بالقوة فيدخل حيوان يزحف أو لم يقع منه افعال ولا تحرك مطلقا (قوله والمحار) هو مفعول فأسله محوور نقل حركة الواو إلى ما قبلها ثم قيل تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن قلت ألفا فتأمل (قوله ما تحوز) أى لفظ تجوز بالبناء للفاعل والمفعول وقوله عن موضوعه أى كل موضوع له لغوى تمدى با صحىحا بأن يكون لملاقة ، فخرج ما وضع ولم يستعمل وما لم يوضع وما استعمل لغير علاقة كالعلط وما استعمل فى موضوعه أو أحد موضوعيه فإنه حقيقة (قوله من المحاطة) أى الجماعة المحاطة بذلك اللفظ من حيث إنه غير كل ما اصطلاح عليه من المحاطة (قوله الحقيقة) أى اللفظة المسماة بهذا الاسم اصطلاحا باعتبار نسبتها إلى واضعها (قوله أهل اللغة) المتبادر منها لغة العرب (قوله للحيوان المفترس) فيه أن الاقتراس ثابت لغير الحيوان المشهور إلا أن يراد بالاقتراس ما لا يوجد فى غيره أو يدعى إصابة الاقتراس فيه دون غيره أو يراد بالأسد كل مفترس كالذئب والكلب العقور (قوله العرف العام) المراد به ما لا ينسب لطائفة معينة أى لم يتعين ناقله وقوله أو الحاص هو الذى يسبب لطائفة معينة وتعين ناقله (قوله كالفاعل للاسم المعروف الخ) ومعناه فى اللغة من أوجد الفعل . واعلم أنه لا بد فى اصفاف اللفظ المجاز من سبق وضعه للمعنى المتحوز عنه لاسبق استعماله فيه فيتجوز فى اللفظ قبل استعماله فيما وضع له ، ومنه يعلم أن لفظ الرحمى محتص بالله وأنه مجاز دائما لاحقيقة له (قوله وهذا التعريف ماث الخ) هذا مبنى على اختلاف بين العريقين معنى لالفظى بناء على تخصيص الوضع باللغوى ولك أن تجعله لفظيا ويريد بالوضع فى التعريف الأول ما يشمل اللغوى والشرعى والعرفى . اه من الحاشية (قوله فالكاف رائدة) قال العلامة السعد إنها ليست رائدة ولا يلزم المجاز المذكور لجواز سلب الشئ عن المعدوم كسلب الكتابة عن ريد المعدوم أو مثل معنى الدات أو الصفة (قوله والمجاز بالنقصان) أى سبه أو مبه وكذا يقال فيما قبله . واعلم أن المحار يضع فى القرآن والسنة وغيرها لأعراض كشاعة الحقيقة كالخرء يعدل عنه إلى العائط أو لئلا عنه تجوز زيد أسد فإنه أبلغ من شعاع (قوله واسأل القرية) قال الشيخ عبد القادر لو وقع هذا التركيب فى غير هذا المقام لم يقطع بالحدف لجوار أن يمر رجل بقرية قد خربت وهلك أهلها فله أن يقول لصاحبه واعظا مذكرا له أو لنفسه متعظا ومعتبرا : اسأل القرية عن أهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال اسأل الأرض من شق أهبارك وعرس أشجارك وجى ثمارك (قوله أى أهل القرية) أى ضرورة أن المقصود سؤال أهل القرية لسؤال نفس القرية وإن كان الله تعالى قادرا على إنطلاق الجدران أيضا وقد يقال بمحتمل أن المراد بالقرية أهلها من باب إطلاق المثل على الحال فلا يكون فيه نقصان (قوله وقرب صدق تعريف الخ) هو بالبناء للمفعول وقوله بأنه أى الحال والشأن ، ومحصله أنه تجوز ناللفظ أى تعدى به عن موضوعه فيكون مجازا بالمعنى السابق وعلى هذا فتقدير الزيادة والنقصان إنما هو بحسب الأصل وعليه فالمجاز مجموع «ليس كمثل شئ» ومجموع «اسأل القرية» وهو صحيح ، ويجوز أن يجعل المجاز لفظ كمثل ولفظ القرية فقط (قوله فيما يخرج من الإنسان) هو شامل لما يخرج من قبله ومن دبره لكنه اشتهر فى الثانى ومنه يعلم أنه مجاز علاقته المجاورة لكن قول الشارح بحيث لا يتبادر منه عرفا الخ يقتضى أنه حقيقة عرفية . وهذا لا يضر فى مقصود المصنف من أنه مجاز

بحيث لا يتبادر منه عرفا إلا الخارج (والمجاز بالاستعارة كقوله تعالى : جدارا يريد أن ينقض) أى يسقط . لأنه

عنه سله إلى السقوط بإرادة السقوط التي هي من صفات الحي دون الحاد والمحر التي على التشبه يسمى استعاره (والامر استدعاء الفعل بالقول بمن هو دونه على سبيل الوحوب) فان كان الاستدعاء (٩) من المساوي يسمى التماسا

ومن الأعلى سمي سؤالا ، وإن لم يكن على سبيل الوحوب بأن حور البرك فظاهره أنه ليس بأمر في الحقيقة (والصفة الدالة على فعله فعل) نحو أصرت وأكرم واشرب وهي (عند الإطلاق والحد من العربة) الصارفة عن طلب الفعل (عنه) أي على الوحوب نحو «أقيموا الصلاة» (إلا ما دل الدليل على أن المراد منه البدن أو الإباحة فيحمل عليه) أي على البدن أو الإباحة مثال البدن «فكاسوهم إن علم فيهم حيرا» ومثال الإباحة «وإذا حللتم فاصطادوا» وقد أجمعوا على عدم وجوب الكفاة والاصطاد (ولا يقتضي التكرار على الصحيح) لأن ما قصد به من حصول الأمور به يتحقق بالمره الواحدة والأصل براه الدمة بما أراد عليها (إلا إذا دل الدليل على قصد التكرار) ففعل به كالأمر بالصلاة المحس والأمر بسوم رمضان ومقابل الصحيح أنه

لأنه باعتبار الاستعمال اللغوي (قوله تشبه ميله إلى السقوط الخ) أي مجامع القرب من الفعل في كل واشتق من لفظ الإرادة يريد ، فالاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل تنعية لجرياتها فيه تنعية جرياتها في المصدر (قوله والمحر التي على التشبيه) أي يحمل علاقته هي المشابهة والاستعارة محار علاقته المشابهة (قوله استدعاء الفعل) أي طلب الفعل فخرج به الله فانه طلب البرك ، وقوله بالقول خرج به الطاب بالإشارة والكتابة مثلا ، وقوله من هو دونه متعلق باستدعاء خرج به الطلب من المساوي يسمى التماسا وطلب الأدنى من الأعلى فيسمى دعاء نحو «رب اعمر لي» وقوله على سبيل الوحوب متعلق استدعاء أيضا أي على سبيل وصفه هي وحوب ذلك الفعل خرج به ما لم يكن على سبيل الوحوب يعنى اللحم بأن حور البرك فانه ليس بأمر على ما اقتضاه ظاهر عبارته فكون البدن على هذا ليس عامورا به ، وبه قال أبو بكر الرازي والكرخي . لكن المحققون على أن للبدن مأمورا به لأنه طاعة إجماعا والطاعة فعل المأمور به (قوله سمي سؤالا) أي دعاء قال في السلم :

أمر مع استعلا وعكسه دعا وفي المساوي فالتماس وقعا

والأصح في جمع الخوامع وغيره أن طلب الفعل يسمى أمرا مطلقا (قوله أي في الحقيقة) أي وإي يسمى أمرا محارا وقد علمت رده ودخل في الأمر كلف وأترك ودر (قوله الدالة عليه فعل) المراد به فعل الأمر فدخل افعل وافعل واسمعهل قال الأسوي . يوم مقامها اسم فعل الأمر والمصدر القرون باللام (قوله والحد من العربة الخ) عطف على الإطلاق بين به أن المراد منه الإطلاق عن شيء محصور (قوله إلا ما دل الدليل الخ) الاستثناء منقطع لأن ما دل الدليل على صرف عن الوحوب ليس محردا (قوله إن علمت فيهم حيرا) أي أمانة وقدره على أداء مال الكفاة بالكسب هكذا فسره الإمام الشافعي رضي الله عنه (قوله وقد أجمعوا الخ) أي والاحماع من الأدلة ، وبه بحث لأن الإجماع على عدم الوحوب يدل على حصول المدعى وهو عدم الوحوب (قوله يتحقق بالمره) أي كما يتحقق بالأكثر فهو لطلب الماهية لا لتكرار ولا مره لكن المره ضرورية فلا يتحقق التحصيل بأقل منها فتحب لذلك (قوله كالأمر بالصلاة المحس) أي في قوله تعالى «أقيموا الصلاة» فقد دل الدليل كحدث المعراج على تكرارها في كل يوم وليلة (قوله والأمر بسوم رمضان) أي في قوله صلى الله عليه وسلم «صوموا لرؤيته» أي هلال رمضان أي في الحديث ما دل على أن صوم رمضان يجب في كل سنة أي حيث أضافه إلى السنة دون العمر (قوله ما عكسه الخ) احتر به عن أوقات الضرورة من أكل ويوم وغيرها وإضافة زمان إلى العمر بباية أو من إضافة الأعم للأخص (قوله حيث لا يبان لأمد الأمور به) فان بين زمانه تعيينه أو تعيين قدر الفعل كمره أو مرات معينة كشي شمل ذلك الرمن أو الأرمان بذلك القدر (قوله ولا يقتضي السور) أي ولا التراخي بل يشمل كلا منهما (قوله الزمان الأول) هو ما عقت الأمر ، وقوله دون الزمان الثاني هو ما عده وهو تأكيد والكلام عند الإطلاق . فان قيد الصيغة بوقت مصبق أو موسع أو فور أو تراخ عمل به (قوله وعلى ذلك الخ) وجهه أن من قال إنه يقتضي التكرار وحب أن يسوعب

(٣ - ورقات) يقتضي التكرار فيمتنع المأمور بالمطلوب ما عكسه من زمان العمر حيث لا يبان

لأمد الأمور به لانتفاء مرجح معصه على معص (ولا يقتضي السور) لأن العرس منه إيجاد الفعل من غير اختصاص بالزمان الأول دون الزمان الثاني وقبل يقتضي السور وعلى ذلك قوله من يقول إنه يقتضي التكرار (والأمر بإيجاد الفعل أمر به

وبما لاسم الفعل إلا أنه كالأمر بالصلاة أمر بالطهارة المؤدية إليها (فان الصلاة لا تصح بدونها) (وإذا فعل) بالسوء للمفعول أى المأمور (محرر المأمور عن العهدة) أى عهدة الأمر ويتصف الفعل بالأجزاء (الذى يدخل فى الأمر والسبى وما لا يدخل) هذه ترجمة (يدخل فى خطاب الله (١٠) تعالى المؤمنون) وسبق الكلام فى الكفار (والساهى والصى والمحبون عن

داخل فى الخطاب)

المأمور بالمطلوب ما يمكنه من زمان العمر كما مر وذلك مصمم للفعل باقتضاء الفورية وكان الأولى للمصنف أن يقول هنا الدليل كما قاله فيما قبله فان الدليل قد يدل على الفورية فيعمل به كما فى الأمر بالإيمان (قوله وبما لا يسم الفعل إلا به) وجه ذلك أنه لو لم يجب لوجوه لجاز تركه ولو حار تركه لجاز ترك الواجب المتوقف عليه واللام باطل ، ومن فروع المسئلة ما لو احتلقت مسكوحه بغيرها أو طلق معية من روجتبه مثلاً ثم سبها فيحرم عليه قرباهما إذ ترك المحرم المأمور به من قربان الأجيبة والمطلقة لا يوجد إلا بترك الجائر من قربان مسكوحه وغير المطلقة وتتصف الفعل بالأجزاء ولا يباقى ذلك أنه قد يجب الإتيان بالفعل مرة أخرى لأنه بأمر آخر لا بهذا الأمر كمن صلى على طن الطهارة ثم تبين حدثه (قوله الذى يدخل فى الأمر والسبى) أى فى متعلقهما أو أطلق المصدر وأراد اسم المفعول (قوله هذه ترجمة) أى مترجم ومعر بها عن موضوع هذا المبحث وقد ترجم لشيء وزاد عليه قوله والأمر بالشيء هى عن ضده الخ (قوله المؤمنون) أراد به ما يشمل المؤمنات فيه سلب (قوله والصى) أى ولو بميرا ويدخل فيه الصية (قوله لاسعاه المكلف) أى فينبى عنه من أنواع الخطاب إذ لا شئت داك إلا حيث يثبت هذا وما وجب فى مال الصى والمحبون كالركاة وصمان اللب ، فالخطاب به وليهما كما يحاطب صاحب الهمة صمان ما ألفتة حيث قرط فى حطها (قوله ويؤمر الساهى الخ) أى يطلب منه لكن بخطاب جديد (قوله عبر حبل السهو) أى الحلل الواقع فى زمانه (قوله وصمان ما ألفتة) أى عزم بدله من مثل أو قسمة (قوله والكفار) أى وكذا الحى أيضاً مكلفون لكن لا يعرف عاصيل ما كلفوا به (قوله بصروع الشرائع) أى شرائع الأنبياء معنى أن كفار أمة كل رسول محاطبون بصروع شريعته (قوله ماسلككم فى سقر) هذا يقوله المؤمنون يوم القامة للكفار وهم فى النار ، ومثل هذه الآية قوله تعالى « وويل للشركيين الذين لا يؤتون الزكاة » (قوله وفائده خطاهم بها) أى مع أنها لا تصح منهم حال الكفر ولا يطالبون بها بعد الإسلام (قوله عقابهم عليها) أى على ترك الواجبات وفعل المحرمات أى زيادة على عقاب الكفر ولعل الكلام فى التعق عليه دون الخلف فيه هم يعاقبون على ترك القليل (قوله ولا يؤاخذون) أى الكفار الأصليون (قوله ترعيا فيه) أى لأن المؤاخذه ربما نفرتهم عنه وتركها يرعهم والكلام فى غير نحو الحدود والكفارات ورد العيوب (قوله والأمر بالشيء نهى عن ضده) معنى أن كلا منهما عين الآخر بمعنى أن الطلب واحد هو بالنسبة إلى الشيء أمر وإلى ضده نهى أو بالنسبة إلى الشيء نهى وإلى ضده أمر وهو ما ذهب إليه الشيخ أبو الحسن ومن وافقه (قوله السبى المطلق) أى الذى لم يقيد بما يدل على فساد النهى عنه وعدم فساد (قوله شرعا) أى يدل بالشرع لا بالعادة ولا بالعقل خلافاً لراعم ذلك (قوله كصوم يوم الحر) لأنه متضمن للاعراض عن ضيافة الله تعالى بلحوم الأصاحي (قوله فى الأوقات المكروهة) علة السبى موافقة عباد الشمس (قوله كما فى بيع الحصاة) كأن يقول بعتك من هذه الأبواب ما تقع عليه هذه الحصاة (قوله الملاقح) هى ما فى الطون من الأحة (قوله كالوضوء بالماء الخ) فان السبى عنه وإن

لاقتضاء التكليف عنهم ويؤمر الساهى بعد دهاب السهو عنه يحجر خلل السهو كفضاء ما فاتته من الصلاة وصمان ما ألفتة من المال (والكفار محاطبون بصروع الشرائع وبما لا تصح إلا به وهو الإسلام لقوله تعالى : ماسلككم فى سقر قالوا لم نك من المسلمين) وفائدة خطابهم بها عقابهم عليها إذ لا يصح منهم فى حال الكفر لتوقفها على السنة المتوقعة على الإسلام ولا يؤاخذون بها بعد الإسلام ترعيا فيه (والأمر بالشيء نهى عن ضده والسبى عن الشيء أمر ضده) فإذا قل له اسكن كان ناهياً له عن التحرك أو لا تحرك كان آمراً له بالسكون (والسبى استدعاء أى طلب الترك بالقول بمن هو دونه على سبيل الوحو) على وزن ما تقدم فى حد الأمر ويدل السبى المطلق شرعاً على فساد للسبى عنه فى العبادات سواء أنهى عنها لصنيتها كصلاة الخائف

كان

وصومها أو لأمر لازم لها كصوم يوم الحر والصلاة فى الأوقات المكروهة . وفى المعاملات أن

يرجع إلى نفس العقد كما فى بيع الحصاة أو لأمر خارج عنه لازم له كفى ببيع درهم بدرهمين ، مان كان غير لازم له كالوضوء بالماء المعصوب مثلاً وكالبيع وقت نداء الجمعة لم يدل على الفساد خلافاً لما فهمه كلام المصنف

(ونرد) أى بوحده (صيغة الأمر والمراد به) أى بالأمر (الإباحة) كما بعدم (أو التهديد) نحو «اعملوا ما شئتم» (أو التسوية) نحو اصبروا
أولا تصبروا» (أو التكوين) نحو «كوه اقردة» (وأما العام فهو ما عم شئ (١١) فصاعدا) من غير حصر (من

قوله عممت رندا وعمرا
بالعطاء وعممت جميع
الناس بالعطاء أى شملهم
به معنى العام شمول (والعاطه)
الموصوفة له (أربعة
الاسم) الواحد (للعرف
بالألف واللام) نحو «إن
الإسار لى حسر إلا
الدين آموا» (واسم الجمع
للعرف باللام) نحو «فاقتلوا
المشركين» (والأسماء
المهمة كمن فيمن يفعل)
كمن دخل دارى فهو
آمن (وما فى لا يقتل)
نحو ما حاء لى منك أحده
(وأى) استهامة أو
شرطية أو موصولة (فى
الجمع) أى من يقتل وما
لا يقتل نحو أى عبيدى
حاءك أحسن إليه وأى
الأشياء أردت أعطتك
(وأى فى المكان) نحو
أبنا تكن أكن معك
(ومنى فى الزمان) نحو
مقشئت حثك (وما فى
الاستهامة) نحو ما عندك
(والجاء) نحو ما عمل
عمر به وفى نسخة والحر
بدل الجراء نحو عملت
ما عملت (وعيره) كالحر
على السعة الأولى
والجاء على الثانية (ولا
فى السكرات) نحو لا رحل
فى الدار (والعموم من

كان لأمر خارج وهو إتلاف مال الغير إلا أنه غير لازم لحصوله غير الوصوه وكذا ما مرده فان
المعوم قد يحصل غير البيع كالأصل (قوله والمراد به الإباحة) الجملة حال أى ترد فى هذه الحالة
(قوله أو السكوس نحو كونيوا فردة الخ) فى التمثيل به إشارة إلى أن المراد به ما يشمل التعبير وإن
كان للراد منه الإيجاد بعد عدم سرعة نحو كى يكون .

فى شمة ب ترد صفة الأمر للامتنان نحو «كلوا مما رزقكم الله» وللأكرام نحو «ادخلوها بسلام»
وللارشاد نحو «واستشهدوا شهيدين من رجالكم» وللمنى نحو :

ألا أها الليل الطويل إلا اعلى صبح وما الأصباح منك تأمل

وللاحقار نحو «ألعوا ما أنتم ملعون» والخبر كحدث «إدالم تسبح فاصع ما شئت» أو المعجب نحو «أنظر
كف صربوا لك الأمثال» أو المعوم نحو «فاص ما أنف فاص» أو المشورة نحو «فاظر ما دارى»
أو الاعتسار نحو «انظروا إلى ثمره إذا أنثر» وهذا معنى قول ابن قاسم فى شرحه إاد الصيغة مرد
لغير ماد كرمما هو منسوط فى المطولات (قوله وأما العام) أل فيه للعهد الذى كرى أى العام الذى
هو أحد الأقسام المتعددة ذكرها (قوله فهو ما) أى لفظ وقوله عم أى تناول دفعة (قوله فصاعدا)
هو حال حذف عاملها وصاحبها أى فذهب المدلول صاعدا واحترق بقوله عم شئين عن نحو ريد
ورحل فى الإنبات ، بقوله فصاعدا عن المنى السكره فى الإنبات وقوله من غير حصر عن أسماء
العدد مثل الثلاثة والأربعة والعشرة فاتها ساؤل أكثر من اسين ولكن إلى عامة محصورة (قوله
من قوله) أى الشخص الغائل (قوله وألماطه) الصير يعود على العموم المفهوم من العام أو الصير
يعود على العام وإضافته لفظ إلى مائة (قوله الاسم الواحد الخ) اعترض عليه بما لو قال رحل
الطلاق يلزمى لا أكلهم رندا مثلاً ثم كلفه فاه لا مع عليه الثلاث بل طلعة واحدة مع أن لفظ الطلاق
من ذلك وأجاب عنه ابن عبد السلام بأن هذا يراعى فيه العرف لا اللغة (قوله لى حسر) أى
فى مساعيه وصرف عمره فى مطالبه (قوله واسم الجمع) المراد منه اللفظ الدال على جماعة تشمل
الجمع واسمه واسم الجنس الحمى نحو رب العالمين فاه اسم جمع ونحو البحر قوت وهو اسم جنس
حمى (قوله فاملوا المشركين) ومنه «والله يحب المحسنين» إن الله لا يحب الكافرين ، فلا يطع المكهين»
(قوله كمن دخل دارى الخ) بمقتضى أن تكون شرطية وأن تكون موصولة ومثال الاستهامة من
عندك وقوله ما حاء لى منك أحده بمقتضى الوجود للذكر ومن مثال الاستهامة ما عندك (قوله
وأى فى الجمع) أى سواء كانت شرطية كالمثال الأول فى كلامه أو موصولة كالمثال الثانى فيه أو
استهامة نحو أى الناس عندك (قوله والجاء) أى وفى الجراء أى مقامه فاندفع ما يقال كان يسمى
أن تقول والسرط لأنها مستعملة فيه لا فى الجراء لافرق بين أن تكون غير رمائية كما مثل أو
رمائية نحو «لما استقاموا لكم فاستقيموا لهم» أى مدة استقامهم لكم (قوله ولا فى السكرات) هذا
هو الرابع من ألفاظ العموم وهو من إن بيت السكره على الفتح أو جرت بمن نحو لاس رحل
فى الدار وظاهر فيه فى غير ذلك نحو لا رحل فى الدار فيجوز أن يكون فى الجنس تمامه ويحتمل معنى الواحد
(قوله والعموم من صفات المطلق) معنى المطلق به وهو اللفظ فلا يوصف المنى به إلا بحارا ،
وقيل يوصف به حقيقة وقيل لا يوصف المعنى بالعموم لاحقيقة ولا بحارا (قوله وما يحرى بحراء)
كالقضاء الآتى (قوله مرسل) هو ما سقط منه الصحاح كما قال * ومرسل منه الصحاح سقط *

صفات المطلق ولا يحوز دعوى العموم فى غيره من الفعل وما يحرى بحراء) كما فى جمعه صلى الله عليه وسلم بين الصلابين فى السفر
رواه البخارى فاه لاهم السفر الطويل والتقصير فاه إنما يقع فى واحد منهما وكفى قنائه بالشعة للحار رواء الدسائى عن الحسن مرسل

فصاعدا من غير حصر

نحو رجل ورجلين

وثلاثة رجال (والخاص)

تميز بعض (الحلقة) أي

إخراجه كإخراج المعاهد

من قوله تعالى « فاقبلوا

المشركين » (وهو إلى

متصل ومفصل ، فالمصل

الاستثناء) وبأن مثاله

(والشرط) نحو أكرم مني

نعم إن جاء أي الجانبين

مهم (والعيب بالصفة)

نحو أكرم مني نعم الفقهاء

(والاستثناء) نحو

ما ولاه من في الكلام

نحو جاء القوم لا ردا

(وإنما يصح الاستثناء

شرط أن يبقى من

المستثنى منه شيء) نحو له

بلى عشرة إلا تسعة فلو

قال إلا عشرة لم يصح

وبلده عشرة (ومن

شرطه أن يكون متعلا

بالكلام) ولو قال جاء

الفقهاء ثم قال بعد يوم

إلا ريذا لم يصح (ونحو

تقدم المستثنى على المستثنى

منه) نحو ما دام إلا زيدا

أحد (ويجوز الاستثناء

من الجنس كما تقدم ومن

غيره) نحو جاء القوم إلا

الحجير (والشرط) المحيض

(يجوز أن يقدم على

الشروط) نحو إن

جاءك موهم فأكرمهم

وسياق أنه لا يحتاج به إلا فيما استثنى (قوله لا يعم كل جار) أي شريكا أو غيره ، وقوله لاحتمال خصوصية في ذلك الجار أي لا توجد في غيره ككونه شريكا للبائع كما يحتمل عدم الخصوصية فقد تعارض الاحتمالان ولا مرجح فلا يثبت العموم (قوله والخاص يقابل العام) أي فيؤخذ حده من حده (قوله فيقال فيه) أي في حده ولأجله (قوله مالا يتناول) ما وافقه على اللفظ أخذنا من جملة معايب العام (قوله المعاهد) بفتح الهاء أي الذين عاهدهم المسلمون أي الكفار باشتراك أو غيره فهو محار مرسل من إطلاق الخاص وإرادة العام (قوله وهو يتقسم) أي المخصص المفهوم من التخصص أو الضمير يعود إلى التخصيص بمعنى المخصص على سبيل الاستخدام (قوله إلى متصل) هو مالا يستقل بنفسه بل يكون متعلقا باللفظ الذي ذكر فيه العام (قوله ومفصل) هو ما يستقل بنفسه ولا يكون متعلقا باللفظ الذي ذكر فيه العام (قوله وسياق مثاله) نحو أكرم الفقهاء إلا ردا (قوله أي الجانبين مهم) فسر بذلك ليتضح التخصيص الذي هو إخراج البعض وإبقاء البعض (قوله والعيب بالصفة) لافرق بين أن تكون متأخرة كشأنه أو متقدمة نحو أكرم فقهاء بني نعيم الفقهاء وبني سليم (قوله إخراج مالولاه الخ) أي يلا أو إحدى أخواتها وسكت عن ذلك لظهوره فحريه نحو استثنى ردا فلا يسمى استثناء في الأصح (قوله لم يصح) أي ما لم يتبعه بأشياء أخر نحو له على عشرة إلا خمسة ويلزمه خمسة وأنه قال له على عشرة إلا عشرة ناقصة خمسة وهو معنى إلا خمسة (قوله متعلا بالكلام) أي عرفا فلا يضر انفصاله بنفس أو سعال أو تعب . وقيل يجوز إلى شهر وقيل إلى سنة وقيل أبدا . وحكى عن سعيد بن جبير جواز تأخيره إلى أربعة أشهر . وعن عطاء والحسن ما لم يقم من المجلس ، وعن مجاهد إلى سنتين ، وقبل ما لم تأخذ في كلام آخر وهذه مذاهب شاذة لا يعمل بها ومن شرطه أيضا أن يكون هو والمستثنى منه من متكلم واحد إلا إلى صلى الله عليه وسلم بالنسبة إلى الله تعالى كقوله إلا أهل القعدة عقب نزول « فاعلموا المشركين » لأنه مبلغ عن الله وإن لم يكن ذلك قرآنا (قوله ويجوز تقديم المستثنى) نحو قوله :

ومالي إلا آل أحمد شيعة ومالي إلا مذهب الحق مذهب

ومثله أربعتكن طوائق إلا فلانة وأربعتكن إلا فلانة طوائق (قوله إلا الحجير) ومثله له على ألف درهم إلا ثوبا فيلزمه ألف ناقص قيمة ثوب يرجع في بيان قيمته إليه (قوله والشرط المخصص يجوز أن يتقدم) أي ويجوز أيضا تقديم الصفة كوقفت على محتاجي أولادي وإنما لم يتعرض له لخروجها حال التقديم عن كونها صفة اصطلاحا (قوله فيحمل المطلق الخ) اعلم أن السبب في الموضوعين مختلف إذ هو في الأول القتل وفي الثاني الطهار والحكم فيهما واحد وهو وجوب الاعتاق والجامع حرمة مسبهما أي دانه وإن كان القتل في الآية خطأ ، ومثل ذلك « فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه » وقال في آية الوضوء « وأيديكم إلى المرافق » وسبب الحكم فيهما واحد وهو الحدث « وحكهما مختلف فانه في الأول وجوب المسح وفي الثاني وجوب الغسل والجامع بينهما اشتراكهما في سبب حكيمهما (قوله احتياطا) أي لأجل احتياطا في الخروج عن العهدة ليقض الخروج عنها بالعمل بالمقيد سواء كان التكليف في الواقع بالمقيد أو بالمطلق بخلاف العمل بغير المقيد إذ قد يكون التكليف في الواقع بالمقيد فلا يحصل الخروج عن العهدة للاختلاف بالمقيد اهـ سم (قوله تخصيص الكتاب بالكتاب) أي بعضه ببعض آخر منه وقد غلب لفظ الكتاب

على

والمقيد بالصحة يحمل عليه المطلق كالرفعة فيدت بالإيمان في بعض المواضع) كما في كفارة القتل

أو أطلقت في بعض المواضع كما في كفارة الظهار (فيحمل المطلق على المقيد) احتياطا (ويجوز تخصيص الكتاب بالكتاب) نحو

قوله تعالى «ولا تنكحوا المشركات» خص بقوله تعالى «والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم» أى حل لكم (وتخصيص الكتاب بالسنة) كتخصيص قوله تعالى «يوصيكم الله في أولادكم» إلى آخره الشامل للولد الكافر بحديث الصحيحين «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر للمسلم» (وتخصيص السنة بالكتاب) كتخصيص حديث الصحيحين «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ» بقوله تعالى «وإن كنتم مرضى إلى قوله «فلم تجدوا ماء فتيمموا» (١٣) وإن وردت السنة بالتيمم أيضا

بعد نزول الآية وتخصيص السنة بالسنة كتخصيص حديث الصحيحين «فيا سقت السماء العشر» بحديثهما «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» (وتخصيص الطسوق بالأس ونهى بالنطق قول الله تعالى ورسول لرسول صلى الله عليه وسلم) لأن القياس يستند إلى من من كتاب الله أو سنة فسكانه المخصص (والجمل ما يقتصر إلى البيان) نحو «ثلاثة عروء» فإنه يحمل الظاهر والحيز لاشتراك العروء بين الحيز والطهر (والبيان إخراج النية من حيز الإشكال إلى حيز الحل) أى الإيصاح والمبني هو النص (والنص ما لا يحتمل إلا معنى واحدا) كريد أى نحو رأيت زيدا (وقيل ماتا قبله تنزيلا) نحو «صيام ثلاثة أيام» فإنه بمجرد ما ينزل يفهم معناه (وهو مشتق من صفة العروس وهو الكرسى)

على القرآن في عرف الشرع (قوله ولا تنكحوا المشركات) أى الكافرات مطلقا وظاهره شموله للمحصنات الكتابيات فيقتضى منع نكاحهن وليس كذلك فخص أى تصرأى على غير المحصنات الكتابيات بقوله «والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب» إلخ (قوله إلى آخره مطلق) بمحذوف أى وأنته إلخ (قوله لا يقبل الله صلاة أحدكم إلخ) أى فإنه شامل لحالة العذر محو فقد الماء فقصر على غير حالة العذر فقوله فتيمموا يفيد قبول الصلاة وصحتها مع الحدث حالة العذر فإنه تيمم (قوله وإن وردت السنة إلخ) أى فهذا لا يمنع التخصيص بالآية لتقديم نزولها (قوله فيما سقت السماء) أى سقته السماء أى السحاب أو المطر وما واقعة على ثمر أو زرع (قوله ونهى بالطلق إلخ) مثال تخصيص قوله تعالى بالقياس «الراية والزاني» فإنه حس منها الأمة فعلها نصف ذلك بقوله «فإذا أحصن» إلخ والعبد بالقياس على الأمة في الصف أيضا ومثال تخصيص قول الرسول صلى الله عليه وسلم بالقياس قوله «إلى الواحد» أى مطلقه «يحل عرضه وعموته» وهذا في غير الوالد مع ولده أما هو فله لا يحل إلخ قياسا على عدم قول أف الثابت بقوله تعالى «ولا نقل لهما أه بالاولى (قوله والمجمل) مأخوذ من الجمل وهو الاختلاط (قوله وأنه يحتمل إلخ) أى ولا قريه تدل على أحدهما وقد حمله الإمام الشافعي رضي الله عنه على الظاهر لما قام عنده ، فقوله ما يقتصر إلى البيان أى تكونه في حيز الإشكال بأن يكون محتملا للمراد وغيره على السواء (قوله والبيان إخراج النية) سواء كان قولاً أو فعلاً ، وقوله من حيز الإشكال أى من حال إشكاله وعدم فهم معناه وتجاوز المصنف عن الحال بالحيز لوضوحه وشهرته والمجاز المشهور محوز ذكره في الحدود لأنه كالحقيقة (قوله كزيدا في نحو رأيت زيدا) فه نظر فإن بعضهم حوز المجاز في الأعلام وإن لم تشتهر بصفة (قوله تنزيلا) أى يحصل بمجرد نزوله وسماعه فهو لكونه مع النزول كأنه هو (قوله وهو مشتق) أى مأخوذ وليس المراد الاشتقاق النحوي (قوله مصة) مكسر الميم وهو مفعلة (قوله وهو) أى المدة وذكر باعتبار الخبر (قوله الكرسى) أى الذى يسر العروس عليه أى ترفع لظهر الناظرين (قوله أظهر من الآخر) أى لكونه الموضوع له أو لفظة العرف بالاستعمال فيه (قوله سمي مؤولا) فالظاهر هو المستعمل في أظهر معنييه ومؤول هو المستعمل في مرجوحهما (قوله منه) أى من الظاهر المؤول بالدليل (قوله ترمة) أى مترجم وهو معبر بها عن موضوع هذا البحث (قوله صاحب الشريعة) هو صلى الله عليه وسلم لأنه بلغها فتضاف إليه وليس المراد به الله وإن كان هو صاحب الحقيقى لما لعدم صحة إرادته ها (قوله لا يخلو إلخ) حاصله أن فعله صلى الله عليه وسلم لا يكون حراما ولا مكروها ولا - لا الأولى أى بالنسبة له صلى الله عليه وسلم وإلا فقد يطلب منه فعل ما هو مكروه فحينئذ فعله إما أن يكون واجبا أو مندوبا أو مباحا لا يؤدي إلى ما ذكر (قوله على وجه القرية) أى وصف هو كونه قرية وطاعة والمعطف للتفسير

لارتفاعه على غيره في فهم معناه من غير توقف (والظاهر ما احتمل أمرين أحدهما أظهر من الآخر) كالأسد في رأيت اليوم أسدا فإنه ظاهر في الحيوان المفترس لأن المعنى الحقيقى محتمل للرجل الشجاع بدله فإن حمل اللفظ على المعنى الآخر يسمى مؤولا وإنما يؤول بالدليل كما قال (ويؤول الظاهر بالدليل ويسمى ظاهرا بالدليل) أى كما يسمى مؤولا منه قوله تعالى «والسما بيناها بأيدي» ظاهره جمع يد وذلك محال في حق الله تعالى فنصرف إلى معنى القوة بالدليل العقلى القاطع (الأفعال) هذه ترجمة (فعل صاحب الشريعة يعنى النبي ﷺ) لا يخلو إما أن يكون على وجه القرية والطاعة (أو لا يكون فإن كان على وجه القرية والطاعة) (فإن دل دليل

على الاختصاص به يحمل على الاختصاص (كزيادته في الكاح على أربع نسوة) وإن لم يدل دليل لا يخص به لأن الله تعالى قال « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » فيحمل على الوجوب عند بعض أصحابنا (في حقه وحققا لأنه الأحوط ومن أصحابنا من قال يحمل على اللدب لأنه (١٤) المتحقق بعد الطلب (ومنهم من قال يتوقف فيه) لتعارض الأدلة في ذلك

كما في الحاشية ولا يحلو حينئذ عن الوجوب أو اللدب (قوله كزيادته في الكاح) ومثله الوصال في الصيام فهو من الخصوصيات (قوله على أربع نسوة) قيل وسائر الأنبياء كان لهم الزيادة على الأربع أيضا والكاح وإن كان مباحا والكلام فيها هو على وجه الطاعة فقد يكون مندوبا وواجبا بل هو في حقه صلى الله عليه وسلم عادة مطلقا (قوله وإن لم يدل) نحو « فصل لربك وانحر » وكنهجده صلى الله عليه وسلم (قوله أسوة حسنة) أي حصة حسنة من حقها أن يؤتى بها وهو صلى الله عليه وسلم في نفسه مدونة يحسن الناسى به (قوله فيحمل على الوجوب) محله إن لم تعلم صفته فإن علمت صفته من وجوب أو ندب أو إباحة فأمته مثله كقوله هذا واجب أو قوله هذا العمل مساو لكذا في حكمه المعلوم (قوله لأنه الأحوط) أي الحمل على الوجوب أحوط في الخروج من عهدة الطلب (قوله لأنه المتحقق) يورن اسم المفعول أي المتيقن (قوله يتوقف فيه) فلا يجزم بوجوب ولا ندب (قوله لتعارض الأدلة) أي ولا مرجح فيتوقف إلى ظهوره (قوله غير وجه القرية) بأن كان جبليا كالقيام والقعود والأكل والشرب (قوله على الإباحة) لأن فعله لا يكون مكروها لشرفه المانع من ارتكاب المكروه ولا يحرم لعصمته والأصل عدم الوجوب واللدب تنبى الإباحة (قوله أي كقوله) في الدلالة على حقيقة ذلك القول وإلا فمعلوم أنه ليس بحس قوله نعم يستثنى منه إقراره على قول علم منه أنه مسكر له مستمر على إنكاره وترك إنكاره في الحال للعلم بأنه علم منه ذلك وبأنه لا ينفع في الحال (قوله من أحد) أي ولو غير مكلف لأنه لو كان مجموعا منه لمنع وليه من تمكنه من قول ذلك أو فعله أي ولو كان ذلك الأحد كافرا (قوله مثال ذلك) هو نشر على ترتيب اللف (قوله سلب القيل) هو ثبانه وفرسه وسلاحه وغير ذلك مما بين في الفروع (قوله وما فعل) أي والشيء أو القول أو الفعل الذي الخ وقوله في وقته أي زمان حياته (قوله في وقت عيظه) متعلق بحلف (قوله لما رأى الأكل حرا) أي فاستفاد منه حوار الحث بل نديه بعد الحلف إذا كان حرا (قوله في الأطعمة) أي الذي رواه مسلم في حكم الأطعمة أو في باب الأطعمة (قوله نعماء) أي حقيقته وقوله لغة أي في اللغة أو حال كونه لغة أي معدودا والمعنى باثبات أمثالها في محل آخر والحق أنه في اللغة يطلق عليهما فعل على سبيل الحقيقة فيكون مشتركا وقيل حقيقة في الأول مجاز في الثاني وقيل بالعكس والعلاقة اللزمية (قوله وحده شرعا) أي حد النسخ بمعنى النسخ فيه استخدام والضمير يعود على النسخ المفهوم من النسخ وقوله في الخطاب أي اللفظ (قوله المتقدم) أي في الورد إلى المكلفين على الخطاب الدال على الرفع (قوله على وجه) أي مع وجه وحال وهو حال من ضمير الدال (قوله لولاه لكان ثانيا) أي لولا ذلك الخطاب الدال لكان الحكم ثانيا والجملة صفة لوجه والمائد مقدر أي معه (قوله مع تراخيه عنه) حال من فاعل الدال أي حال كونه مصاحبا لتراخيه عنه أي عن ذلك الحكم الثابت بالخطاب المتقدم (قوله بالفعل) أي بفعل المكلف بالمعنى الشامل لفعل لسانه وقلبه (قوله أي عدم التكليف بشيء) أي رفع هذا العدم بالتكليف شيء لا يسمى نسخا لأنه ليس ثانيا بخطاب بل بأن الأصل براءة الذمة وعدم

(فان كان على وجه غير وجه القرية والطاعة فيحمل على الإباحة) كالأكل والشرب في حقه وحما (وإقرار صاحب الشريعة على القول) من أحد (هو) قول (صاحب الشريعة) أي كقوله (وإقراره على العمل) من أحد (كعمله) لأنه معصوم عن أن يقر أحدا على مسكر ، مثال ذلك إقراره صلى الله عليه وسلم أما بكر على قوله بإعطاء سلب القيل لعامله وإقراره خالد بن الوليد على أكل الصب متفق عليهما (وما فعل في وقته) صلى الله عليه وسلم (في غير مجلسه وعلم به ولم يسكره) حكمه (حكم ما فعل في مجلسه) كعمله بحلف أبي بكر رضى الله عنه أنه لا يأكل الطعام في وقت عيظه ثم أكل لما رأى الأكل حرا له كما يؤخذ من حديث مسلم في الأطعمة (وأما النسخ نعماء) لغة (الإزالة يقال سحت الشمس الطل إذا أزاله) ورفقته

بأبساطها (وقيل معناه الفعل من قولهم نسخت ما في الكتاب إذا نقلته بأشكال كتابته . وحده) شرعا .

(الخطاب الدال على رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثانيا مع تراخيه عنه) هذا حد النسخ ويؤخذ منه حد النسخ بأنه رفع الحكم المذكور بخطاب إلى آخره أي رفع تعلقه بالفعل فخرج بقوله الثابت بالخطاب رفع الحكم الثابت بالبراءة الأصلية أي عدم التكليف بشيء ، وقولنا بخطاب المأخوذ من كلامه الرفع بالموت والجنون وقوله على وجه إلى آخره

مالو كان الخطاب الأول مغيا بفاية أو معللا بمعنى : وصرح بالخطاب الثاني بمقتضى ذلك فانه لا يسمى ناسحا للاول مثاله قوله تعالى « إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع وتحريم البيع » مغيا بانتضاء الجمعة فلا يقال إن قوله تعالى « فادا قضيت الصلاة فامشروا في الأرض وابتعوا من فضل الله » ناسخ للاول بل بين غاية التحريم وكذا قوله تعالى « وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما » لا يقال نسحه قوله تعالى « وإذا حللتم فاصطادوا » لأن التحريم للأحرار (١٥١) وفقد رال وخرج بقوله

مع تراخيه عنه ما اصل بالخطاب من صفة أو شرعا أو استثناء (ويجوز نسخ الرسم وبقاء الحكم) نحو « الشيخ والشعبة إذا زنيا فارحموها ألبنة قال عمر رضي الله عنه فانا قد فرأناها ، رواه الشافعي وغيره وقد رحم رسول الله صلى الله عليه وسلم المحصين » مع قوله « وما المراد بالشيخ والشعبة (وسع الحكم وبقاء الرسم) نحو « والذي يتوفون منكم ويذرون أرواحا وصية لأرواحهم مقاعا إلى الحول » مع آية « يترس بأعصم أرحه أشهر وغنرا » (وسع الأمر معا) نحو حدث مسلم عن عائشة « كان بها أزل عشر رضعات معلومات يحرم من فتنهن خمس معلومات يحرم من » (وسع السمع إلى بدل وإلى غير بدل) الاول كما في نسخ استعمال بيت المقدس باستعمال الكعبة وسيأتي والثاني كما في قوله تعالى « إذا نأحيتم الرسول فمدموا »

التعلق (قوله مالو كان الخ) مارائدة ولو مصدوية أو بالعكس (قوله فانه) أي الخطاب المذكور (قوله مثاله) أي مثال الخطاب الأول التيا أو المعلن الذي صرح الخطاب الثاني بمقتضى عايته أو علمته (قوله إذا نودى) أي أذن الأذان الواقع عند اللبر ، وقوله فاسعوا أي امضوا مسكية نعم إن توقف الإدراك الواجب على نحو العدو وجب التقدير اه سم (قوله إلى ذكر الله) أي الخطبة وقبل الصلاة (قوله وذروا البيع) أي أتركوا المعاملة ببيع أو رهن أو إحارة فهو محار مرسل من إطلاق الخاص وإرادة العام (قوله صسد البر) الإضافة على معنى في (قوله ما دمتم حرما) أي محرمين (قوله ما اتصل بالخطاب) كما لو قيل إلا أهل الذمة عقب قوله « اقلوا المشركين » أو قيل غير المسلمين أو قيل إن لم يكونوا ذبيين (قوله ويجوز نسخ الرسم) أي لعط القرآن أي رفع وجوب اعتقاد قرآنيته وخاصة قرآنيته كحرمة من المحدث وقراءة الجنب (قوله ألبنة) قطع الممزة سمعا ، والمراد كان يتلى في القرآن في سورة الأحزاب الشيخ والشعبة إذا زنيا فارحموها ألبنة نكالا من الله والله عزيز حكيم (قوله وقد رحم صلى الله عليه وسلم المحصين) أي أمر رحمهما (قوله وصية) هو بالنصب مفعول لعل محذوف أي يوصون وصية لأرواحهم والجملة خبر للبتداء وفي قراءة سبعة وصية بالرفع مبتدأ ثان والمسوع للابتداء بالكرة وصف مقدر أي من الأرواح وقوله لأرواحهم خبره والجملة خبر المبتدأ الأول ، وقوله متاعا مفعول مطلق حامل محذوف أي منموهن متاعا أي تمتعا وهذه الآية منسوخة بآية أربعة أشهر وعشرا لتأخرها في الرول وإن تقدمت في التلاوة (قوله عشر رصعات) اللمط الذي كان أو لا « عشر رصعات معلومات يحرم من » فنسخت هذه لفظا وحكما قوله « خمس معلومات يحرم من ثم نسخت لفظا لاحكما وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بها يقرأ من القرآن » أي يفروهن من لم يعلم السمع (قوله معلومات) إشارة إلى اشتراط تبقيها حتى لا يثبت التحريم بالشك (قوله النسخ إلى بدل) أي ويجوز السمع إلى بدل للمدسوخ وضمن النسخ معنى الانتقال صداه إلى ما وها يأتي (قوله كما في نسخ استقبال بيت المقدس) أي التام بالسنة الفعلية (قوله فقدموا بين يدي نجواكم صدقة) ومعناه وجوب تقديم الصدقة على ما جاته صلى الله عليه وسلم وهذا نسخ بقوله « أشفقتم أن تقدموا » أي أحجم الفقر من تقديم الصدقة وهذا وإن اتصل بما قبله تلاوة لم يتصل به نزولا وهذا السمع من غير بدل ، وقال بعضهم إن النسخ لا يكون إلا إلى بدل وهو ما الدب فيدب التصديق قبل ما حاه صلى الله عليه وسلم (قوله وإلى ما هو أغلط) أي إلى حكم أغلط أي أشق من المدسوخ (قوله والعديّة) هي مد أو مدان على الخلاف (قوله يطبقونه) أي الصوم إن أطروا . وقيل إن الآية محكمة ، والمعنى لا يطبقونه وهم الشيخ الحرم والرمز ونحوهما (قوله يعلبوا مائتين) أي من الكفار ومعنى الآية أنه يجب ثبات الواحد للعشرة منهم وهذا نسخ بقوله الآن « خفف الله عنكم » الآية فأوجب ثبات الواحد للمائتين (قوله ويجوز نسخ الكتاب) أي ويجوز نسخ الحكم بالكتاب وكذا يقال

بين يدي نجواكم صدقة » (وإلى ما هو أغلط) كفسخ التخيير بين صوم رمضان والعديّة إلى تعيين الصوم قال تعالى « وعلى الدين بطبقونه فدية » إلى قوله تعالى « فن شهد منكم الشهر فليصمه » (وإلى ما هو أخف) كنسخ قوله تعالى « إن يكن منكم عشرون صابرون خلوا مائتين » قوله تعالى « فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين » (ويجوز نسخ الكتاب بالكتاب) كما تقدم في آية العدة وآتي للصابرة (ونسخ السنة بالكتاب) كما تقدم في استقبال بيت المقدس الثابت بالسنة الفعلية .

في حديث الصحيحين بقوله تعالى « قول وجهك شطر المسجد الحرام » والسنة نحو حديث مسلم « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها » وسكت عن نسخ الكتاب بالسنة وقد قيل بجوازه ومثل له بقوله تعالى : « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين » (١٦) مع حديث الترمذي وغيره « لا وصية لوارث » واعترض بأنه خير آحاد ومباني

أنه لا ينسخ التواتر بالآحاد وفي نسخه ولا يحوز نسخ الكتاب بالسنة أي علاف تخصيصه بها كما تقدم لأن المحصن أهون من السح (ويحوز نسخ التواتر بالتواتر وسح الآحاد بالآحاد وبالتواتر ولا يحوز سح التواتر) كالقرآن (بالآحاد) لأنه دونه في القوة والراحح حواري ذلك لأن محل السح هو الحكم والدلالة عليه بالموار طيبة كالأحاد.

(فصل في التعارض) إذا تعارض بطقان فلا محلو إما أن يكونا عامين أو خاصين أو أحدهما عاما والآخر خاصا أو كل واحد منهما عاما من وجه وخصا من وجه فان كانا عامين فان أمكن الجمع بينهما يجمع) يحمل كل منهما على حال مثاله حديث « شر الشهود الذي يشهد قبل أن يستشهد » وحديث « خير الشهود الذي يشهد قبل أن يستشهد » حمل الأول على ما إذا كان من له الشهادة عالما بها والثاني

فما سده (قوله في حديث الصحيحين) فانه صلى الله عليه وسلم استقبله في الصلاة ستة عشر شهرا (قوله قول وجهك) أي اصرفه شطر المسجد الحرام إلى جهة الكعبة (قوله نحو حديث مسلم) أي فهو ناسخ لمع الرجال من زيارة القبور تحريما أو كراهة إلى ندها. واختلفوا في زيارة النساء والمرجع عندنا كراهتها (قوله وقد قيل بجوازه) لقوله تعالى « وأنزلا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم » وما يطق عن الهوى « وقيل يجمع لقوله « قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي » والنسخ بالسنة تبديل منه (قوله إذا حضر أحدكم الموت) أي حضره أسابه وظهرت فيه أماراته وقوله « إن ترك خيرا » أي مالا وقوله « الوصية للوالدين » نائب فاعل وذكره للمصل أو لأنه مجازي التأنيث (قوله واعترض بأنه) أي حديث الترمذي أي فيمتنع نسخ الآية للذكورة بالحديث المذكور فلا يصح التمثيل به . والجواب ما سيأتي أيضا أن الصحيح حوار نسخ التواتر بالآحاد لأن محل النسخ الحكم ودلالة التواتر كالقرآن عليه ظنية (قوله بالسنة) أي آحادا أو متواترة (قوله لأن التخصيص أهون من النسخ) لأن النسخ رفع الحكم بالكلية علاف المحصن مثاله « يوصيكم الله في أولادكم » مع حديث لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قوله لأنه دونه في القوة) إذ الأول قطعي والثاني مطون فلا يرفع به (قوله كالأحاد) أي فان دلالة على الحكم ظنية فلا كلام فلم يرفع بالظن إلا ظني نعم يقطع بالحكم بقرائن مشاهدة من النقول عنه أو متواترة تغلب إلبا تواترا فيسمى امتناع النسخ بالآحاد فيستثنى هذا من ترجيح الجواز أخذا من التعليل والله أعلم .

(فصل في التعارض) أي فيما يصار إليه لدفعه إذا وقع ظاهرا ، والتعارض تفاعل من عرض يعرض وهو النواردين معينين مختلفين على محل واحد ، وحاصله أن يدل كل من الدليلين على جميع ما دل عليه الآخر أو على بعضه (قوله بطقان) أي قولان طسان بأن ما في كل منهما الآخر كلياً أو حريثا (قوله فلا محلو) أي حالهما من أحد أمور أربعة (قوله عامين) أي متساويين في العموم بأن صدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر (قوله على حال) أي متغابرة لما حمل عليه الآخر وإن أمكن الترحيح بأن واحد مرجح أحدهما على الآخر فالجمع مقدم وهو الأصح لأن فيه عملاهما (قوله مثاله) أي المذكور من العامين اللذين أمكن الجمع بينهما (قوله حديث الخ) ترك توبه لإصابه لما سده إضافة بيانه أو من إضافة الأعم للأخص وبالتنوين على إبدال ما سده منه (قوله قل أن يستشهد) أي تطلب منه الشهادة (قوله حمل الأول الخ) هذا الحمل غير صحيح عندما لعدم قول شهادة المأدر عندنا ولو مع عدم علم من له الشهادة بل عليه أن يعله ليدعى ويستشهد فيشهد . نعم الأول محمول عندنا على غير شهادة الحسبة والثاني رواه مسلم بين به أن الحديثين المثل هما مرويان بالمعنى متفق على معناه : أي بين أهل الحديث (قوله قرني) هم أصحابه صلى الله عليه وسلم والثاني التابعون والثالث تابعوهم (قوله ثم يكون بعدم الخ) لا ينبغي ظهور السياق في دم القوم المذكورين فثبت المطلوب من الأشربة ولا يرد أن شهادة الزور أقبح وأغلظ لحمل هذا على السائلة (قوله يتوقف) أي وجوبا فيهما عن العمل في الورود عن الشارع

على ما إذا لم يكن عالما بها والثاني رواه مسلم بلفظ « ألا أخبركم بخير الشهود الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها » والأول متفق على معناه في حديث « خيركم قرني ثم الذين يلونهم إلى قوله ثم يكون بعدم قوم يشهدون قبل أن يستشهدوا » (فان لم يمكن الجمع بينهما يتوقف فيهما إن لم يعلم التاريخ) أي إلى أن يظهر مرجح أحدهما . مثاله قوله تعالى « أو ما مملكت أيمانكم » وقوله تعالى « وأن تحموا بين الأخنبن » فالأول يجوز ذلك بملك المؤمنين والثاني يحرم ذلك فرجع المحرم

لأنه أحوط (فإن علم التاريخ) نسخ (المتقدم بالتأخر) كما في آتي عدة الوفاة وآتي الصابرة وقد تقدمت الأربع (وكذلك إن كانا خاصين) أي فإن أمكن الجمع بينهما يجمع كما في حديث أنه صلى الله عليه وسلم توضأ وغسل رجله وهذا مشهور في الصحيحين وغيرها وحديث أنه توضأ ورش الماء على قدميه وهما في التعلين رواه النسائي والبيهقي وغيرها فجمع بينهما بأن الرش في حال التجديد كما في بعض الطرق: إن هذا وضوء من لم يحدث فإن لم يمكن الجمع بينهما ولم يعلم (١٧) التاريخ يتوقف فيهما إلى ظهور

(قوله لأنه أحوط) أي من الحل الذي هو مقتضى الأول إذ العمل به يغلب عن المحذور يقينا بخلاف العمل بالحل لاحتمال المحذور فيقع فيه . ولذا قال سيدنا عثمان رضي الله عنه أحلتها آية وحرمتها آية وتوقف في ذلك ، لكن الفقهاء رجحوا التحريم بدليل منفصل وهو أن الأصل في الأبضاع التحريم فهو أحوط (قوله فإن علم التاريخ) أي وأما إن علم تقارنهما في الورد تغير الناظر بينهما في العمل إن تعذر الجمع بينهما كما هو الفرض وتعذر التاريخ بينهما بأن تساويهما من كل وجه (قوله وضوء من لم يحدث) والمقصود التحليل لإمكان الجمع فلا ينافي أن الشافعية لا يكتفون بالرش في وضوء التجديد ويمكن تصحيحه بحمل الرش على الفصل الخفيف الذي يشبه الرش أو حمل التعلين على الخفيف يصدق الرش على أعلاهما بالرش على القدمين وهما في التعلين ويكون المراد بقوله في بعض الطرق هذا وضوء من لم يحدث أي لم يحدث حدثا أكبر أي لم ينجس (قوله ولم يعلم التاريخ) بأن لم يعلم بينهما تقارن ولا تأخر في الورد (قوله إلى ظهور مرجع) فإن تعذر الترجيح لتساويهما من كل وجه خير بينهما (قوله مثاله) أي مثال عدم إمكان الجمع (قوله مافوق الإزار) أي من بدنها كبطنها وصدرها أي فيحل الاستمتاع بهذا كله (قوله اصنعوا الخ) أي بالمرأة الحائض وهذا الأمر للإباحة (قوله ومن جملته) أي من جملة أفراد الوطء الوطء فيها فوق الإزار فالحديث الأول يجوز وهذا يحرمه (قوله فتعارض فيه) أي ولم يمكن الجمع ولم يعلم التاريخ فيتوقف عن العمل بواحد منهما إلى ظهور الرجح ، وهو الاحتياط عند بعض ، وأصالة الحل عند بعض (قوله لأنه الأصل الخ) أي فيستصحب عند الشك في التحريم ، وما ذكره الشارح من الخلاف سهو منه فإن مافوق الإزار يجوز الاستمتاع به باتفاق العلماء . قال النووي في شرح مسلم بل حكى جماعة كثيرة الإجماع عليه نعم التعارض في الحديثين المذكورين في الاستمتاع بغير الوطء فيها تحت الإزار فإن الأول يحرمه والثاني يجوز فرجح بعضهم كالشافعي تحريمه احتياطاً ، وبعضهم كأبي حنيفة حله لأنه الأصل في المنكوحة كذا في الحاشية (قوله فيما سقت السماء) هو شامل لخمس أوسق ولما دونها . والمراد من السماء المطر أو السحاب أو الغلث ، وقوله العشر أي يجب إخراج عشر ما يحصل منه للفقراء فيقتصر هذا الحديث على خمسة أوسق ويخرج ما دونها عن حكمه (قوله عاما من وجه) أي باعتبار التعارض به سواء تقارنا في الورد أو تأخر أحدهما عن الآخر (قوله مثاله) أي مثال كون كل منهما عاما من وجه وخاصة من وجه (قوله إلا ما غلب) أي أو طعمه أو لونه على نظيره من صفات الماء فالواو في الحديث بمعنى أو (قوله حتى يحكم) بالرفع على أن حتى ابتدائية ، والنصب بأن مقدرة بعدها وكذا يقال في الثاني (قوله فإن لم يمكن تخصيص الخ) أي بأن لم يندفع التعارض بينهما به احتيج في العمل بأحدهما تعارضا فيه إلى الترجيح بينهما سواء تقارنا في الورد أو تأخر أحدهما عن الآخر (قوله من بدل دينه الخ) بأن انتقل عنه إلى الكفر والراد من الدين الإسلام ويمكن إزادة الأعم فدخل فيه يهودي تنصر أو بالعكس فإنه لا يقبل منه إلا الإسلام (قوله فاقتلوه) أي

مرجح لأحدهما مثاله ما جاء أنه ﷺ مثل عما يحل للرجل من امرأته وهي حائض فقال مافوق الإزار . رواه أبو داود وجاء أنه قال اصنعوا كل شيء إلا النكاح أي الوطء رواه مسلم ، ومن جملته الوطء فيها فوق الإزار فتعارض فيه فرجح بعضهم التحريم احتياطاً وبعضهم الحل لأنه الأصل في المنكوحة . وإن علم التاريخ نسخ المتقدم بالتأخر كما تقدم في حديث زيارة القبور (وإن كان أحدهما عاما والآخر خاصا فيخص العام بالخاص) كتخصيص حديث الصحيحين « فيما سقت السماء العشر » بحديثيها « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » كما تقدم (وإن كان كل واحد منهما عاما من وجه وخاصة من وجه فيخص عموم كل واحد منهما بخصوص الآخر) إن يمكن ذلك مثاله حديث أبي داود وعبره « إذا بلغ الماء قلتين فإنه لا نجس »

(٣ - ورقات) مع حديث ابن ماجه وغيره « الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه » فالأول خاص بالقلتين عام في التغير وغيره ، والثاني خاص في التغير عام في القلتين وما دونهما فخص عموم الأول بخصوص الثاني حتى يحكم بأن ماء القلتين ينجس بالتغير ، وخص عموم الثاني بخصوص الأول حتى يحكم بأن ما دون القلتين ينجس وإن لم يتغير فإن لم يمكن تخصيص عموم كل منهما بخصوص الآخر احتيج إلى الترجيح بينهما فيما تعارضا فيه مثاله حديث البخاري « من بدل دينه فاقتلوه » وحديث

الصحيحين أنه عليه السلام هي عن قتل النساء فالأول عام في الرجال والنساء خاص بأهل الردة والثاني خاص بالنساء عام بالحريات والمرتدات فتعارضاً في المرتدة (١٨) هل تقتل أم لا والراجع أنها تقتل (وأما الإجماع فهو اتفاق علماء أهل العصر على)

حكم (الحادثة) فلا يعسر دفاع العوام لهم (ومعنى بالعلاء الفقهاء) فلا يعسر موافقة الأصوليين لهم (ومعنى بالحادثة الحادثة الشرعية) لأنها محل نظر الفقهاء بخلاف اللغوية مثلاً فانما يجمع فيها علماء اللغة (وإجماع هذه الأمة حجة دون غيرها لقوله عليه السلام لا يجمع أمي على ضلالة) رواه الزمذى وعمره (والشرع ورد بمصمة هذه الأمة) لهذا الحديث ونحوه (والإجماع حجة على العصر الثاني) ومن سده (وفي أي عصر كان) من عبر الصحابة ومن سدهم (ولا بشرط في حجته انقراض العصر) بأن يموت أهل على الصحيح لسكوت أهل أدلة الحجة عنه ، وقيل بشرط لجواز أن يطرأ مصمهم ما يخالف احتجاده فيرجع عنه . وأجيب بأنه لا يحوز له الرجوع إجماعهم عليه (فإن قلنا إن انقراض العصر شرط بشر) في اعتقاد الإجماع (قول من ولد في حياتهم ونعمه وصار من أهل الاحتجاج) ولهم على هذا

بعد استنباطه وجوباً إن لم يتب (قوله والراجع أنها تقتل) أي عملاً بالحديث الأول وترجيحاً له والقرينة على ذلك أن المقصود بالنهي حفظ حق الفاعلين فبقى الأول على عمومته وخس الثاني بالحريات وتحصل أن المرتدة تقتل قياساً لقتلها بالكفر بعد الإيمان على قتلها بالزنا بعد الإحصان (قوله وأما الإجماع) يطلق في اللغة على معنيين : أحدهما العزم ، والثاني الاتفاق فملى الأول يصح إطلاقه على الواحد بخلاف الثاني لأن الاتفاق لا يسند إلا لمتعدد (قوله فهو اتفاق الخ) أي اصطلاحاً والمراد من اتفاقهم اشتراكهم في اعتقاد الحكم الدال عليه قولهم أو فعلهم أو تقريرهم من هذه الأمور أو بعضها الحادثة أي الحصلة التي من شأنها أن تحدث وتوجد من قول أو فعل أو غيرها (قوله العوام) هم غير العلماء وعلة بعضهم بأنهم ليسوا من أهل الاجتهاد فلا عبرة بقولهم كالصبي والمجنون (قوله الفقهاء) وهم المجتهدون (قوله الشرعية) أي المنسوبة إلى الشرع لا أخذ حكمها منه ولو بطريق القياس (قوله فيها) أي في شأنها وبسببها أو عليها أي على حكمها وقد يبحث في كلامه بأنه يقضى أنه إذا لم يوجد إلا ثلاثة فاجماعهم معتبر بخلاف ما إذا كانوا ألفاً وأجمعوا إلا واحداً فإنه لا يعتبر (قوله حجة) أي فيجب الأخذ به (قوله دون غيرها) فلا يكون حجة في حق أحد من هذه الأمة ، وقيل إنه حجة بناء على أن شرعهم شرع لنا (قوله على ضلالة) أي باطل والمعنى أنه لا يقع اجتماعهم على الباطل لا عمداً ولا خطأً فتنى الضلالة عن اجتماعهم مستلزم أنه حق فيكون حجة ، وإضافة الأمة إليه تشعير باخراج غيرهم عن هذا الحكم . والشرع أي ما جاء به عليه السلام . وقوله ورد بمصمة هذه الأمة أي عن الاجتهاد على باطل أي دل على ذلك والمراد بها من يجمع باتفاقهم (قوله على العصر الثاني) أي على أهلها والمراد بكونه حجة على من ذكر وجوب الأخذ به وامتناع مخالفته : واعلم أنه لا ينعقد إجماع إلا بعد وفاته صلى الله عليه وسلم (قوله ولا يشترط في حجته) أي في كونه حجة ، وقوله انقراض العصر أي عصر الإجماع (قوله وأجيب الخ) عبارته في شرح جمع الجوامع : وأجيب بجمع جواز الرجوع عنه للإجماع عليه (قوله يعتبر) هو بالجزم على أنه جواب الشرط أو بالرفع على أنه دليل الجواب عند سيوويه أو نفس الجواب على إضمار الفاء عند الكوفيين أو على إضمار شيء (قوله وصار من أهل الاجتهاد) أي فإن خالف لم ينعقد إجماعهم على هذا القول (قوله ولهم أن يرجعوا الخ) أي لعدم استقرار الإجماع (قوله وانتشار ذلك القول والفعل) أي بحيث بلغ الباقيين ومضى زمن يتمكنون فيه عادة من النظر (قوله وسكوت الباقيين عليه) بأن لم ينكروه ولا ظهرت أمارات الرضا أو السخط منهم ، وخرج بقيد الانتشار وما بعده ما إذا لم يبلغ القول أو الفعل كل الباقيين أو بلغهم ولم يمض الزمن المذكور فليس بإجماع وما ظهرت أمارات الرضا فهو إجماع قطعاً أو أمارات السخط فليس بإجماع قطعاً (قوله ويسمى ذلك بالإجماع الكوني) واختيار البيضاوي أنه ليس بإجماع ولا حجة واختاره القاضي ونقله عن الشافعي ونقل أنه آخر أقواله ، وأما استدلال الشافعي رضي الله عنه في مسائل بالإجماع السكوتي فأجيب عنه بأن تلك المسائل ظهرت من الساكتين فيها قرينة الرضا فليست من محل النزاع (قوله وقول الواحد) أي وكذا قول الأكثر (قوله على غيره) أي لا من علماء الصحابة ولا من علماء غيرهم (قوله على القول الجديد) هو ما ألفه الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه عصر وعمله فما يقال من قبل الرأي

والقول (أن يرجعوا عن ذلك الحكم) الذي أدى اجتهادهم إليه (والإجماع يصح بقولهم وبفعلهم) وأما كأن يقولوا بمجوار شيء أو بفعلوه فيدل فعلهم له على جوازه لصحتهم كما تقدم (وبقول البعض وبفعل البعض وانتشار ذلك القول أو الفعل وسكوت الباقيين عليه) ويسمى ذلك بالإجماع السكوتي (وقول الواحد من الصحابة ليس حجة على غيره على القول الجديد)

وأما غيره فهو حجة إذ هو في محل للرغوع كقول الصحابي : أمرا بسكدا أو هيبا عن كذا أو من السنة كذا أو رخص في كذا وموافقة الإمام الشافعي رضي الله عنه لريد بن ثابت في العرائض ليس تقليدا له بل لدليل قام عنده فوافق اجتهاده وهو معنى قول الرازي . لاسيما وقد نجاه الشافعي . (قوله اهتديتم) أي كنتم على هدى فدل على أن قوله حجة وإلا لم يكن المقتدى به مهتديا (قوله وأجيب بضعفه) أي ضعف هذا الحديث والحق أن قوله ليس بحجة لإجماع الصحابة على جواز مخالفة بعضهم بعضا ولو كان قول بعضهم حجة لوقع الانكسار على من خالفه منهم (قوله وأما الأخبار) أي بيانها شرحا وحكما (قوله فالخير) أي الذي هو مفرد الأخبار واحتاره لأن التعريف للخصيعة المدلول عليها بالمفرد (قوله ما يدخله الصدق) هو مطابقة حكمه المفهوم منه للواقع . والكذب عكسه (قوله أن يكون صدقا) أي إذا صدق ودا كذب أو صادقا وكاذبا (قوله ومنواتر) مأخوذ من التواتر وهو تتابع أمور واحدا بعد واحد بفترة ومنه « ثم أرسلنا رسلا تدرى » (قوله فالنواتر) بدأ به على عكس التقسيم لطول الكلام على الآحاد (قوله ما يوجب العلم) أي حرم من شأنه وجب بنفسه إنحاما عاديا العلم أي حصول العلم بصدق مضمونه فخرج بقولهم نفسه ما يوجب به بواسطة القرائن تكبر ملك آخر بموت ولد له مشرف على الموت وانضم إليه قرائن الصراخ وحروح المخدرات على حالة مسكرة غير معادة فلما تقطع بصحة ذلك الخبر ونظم به موت الولد (قوله وهو أن يرويه الخ) أي النواتر وما يوجب العلم أي حاله أن يروى أو دو أن يروى جماعة ولو فسافا وكفارا وأرقاء وأنانا ولو صبيانا مميزين ، وأقل الجماعة المذكورة خمسة لأربعة على الراجح لعدم إيجاب خبرهم العلم لاخنياحهم إلى الزكية فيما لو شهدوا بالزنا (قوله وهكذا) وفي الكلام بحث وهو أن الحد لا يشمل مالو كان المحرون طبقة واحدة أو طبقتين فقط مع أنه لا شبهة أن ذلك من التواتر وكأنه بي الأمر على الغالب (قوله فيكون في الأصل) أي في أول مراتبه وهو طبقته الأولى ناشئا عن مشاهدة أو سماع (قوله لاعن اجتهاد) أي مجواز الغلط فيه (قوله كالأخبار عن مشاهدة مكة) أي كالأخبار بوجود مكة الحاصل عن مشاهدة مكة الخ (قوله أو سماع) أي وكأخباره صلى الله عليه وسلم عن الله الحاصل عن سماع الخ (قوله يقدم العالم) أي فليس هذا من التواتر بجوار الغلط فيه لأنه عن اجتهاد (قوله يوجب العمل) أي مضمونه وهو الذي لم تبلغ رواته عدد النواتر واحدا أو أكثر ، وشرطه عدالة رواته فلا يجب العمل بخبر العاسق والمجهول وإنما لم يوجب خبر الواحد العلم لأن دلالة ظنية وأوجب العمل لقوله تعالى « فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة » الخ والعرقه الثلاثة فأكثر والثلاثة والطائفة منها يصح أن تكون واحدا أو اثنين وأيضا كان صلى الله عليه وسلم يبعث الآحاد إلى القنائل والواحي لتبليغ الأحكام التي منها وجوب الواجبات وحرمة المحرمات ليعتقدوا ذلك ويلزموا العمل به (قوله ما اتصل بإساده) الإسناد في اللغة ضم أحد الشئيين إلى الآخر ثم استعمل في العاني ، يقال أسند فلان الخبر إلى فلان إذا عزاه إليه أو تلقاه عنه وهو الطريق الموصلة إلى المتن . ولأن هو غاية ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام قال الحاكم للسند ما رواه المحدث عن شيوخ مطهر سماعه منه وكذا شخه عن شيعة متصلا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله بعض رواه) واحدا كان أو أكثر من أي محل كان وقال جماعة من المحدثين لا يسمى مراسلا إلا ما أخبر فيه التابعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما قال في البيهقي : ومرسل منه الصحابي سقط . وسموا الساقط منه اثنان فأكثر على التوالي من أي موضع كان معضلا ولذا قال فيها : والمفضل الساقط منه اثنان . (قوله فان كان) أي المرسل (قوله غير الصحابة) بأن كان المرسل له غير صحابي (قوله مجروحا) أي متصفا بما يحل عدلته (قوله ابن السيب)

مراسل غير الصحابة) رضي الله تعالى عنهم (فليس بحجة) لاحتمال أن يكون الساقط مجروحا (إلا مراسيل سعيد بن المسيب)

فالخير ما يدخله الصدق والكذب) لاحتماله لهما من حيث إنه خبر كقولك قام زيد بمحتمل أن يكون صدقا وأن يكون كذبا وقد يقطع صدقه أو كذبه لأمر خارجي لا لذاته فالأول كبر الله والثاني كقولك الضد أن عمتعان (والخبر ينقسم إلى آحاد ومواتر فالنواتر ما يوجب العلم وهو أن يرويه جماعة لا يقع الواطئ على الكذب عن مثلهم وهكذا إلى أن سهى إلى المجرعه ويكون في الأصل عن مشاهدة أو سماع لاعن اجتهاد) كالإخبار عن مشاهدته مكة أو سماع خبر الله تعالى من النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف الإخبار عن عتده فيه كالأخبار العارضة بقدم العالم (والآحاد) وهو مقابل النواتر (وهو الذي يوجب العمل ولا يوجب العلم لاحتمال الخطأ فيه وينقسم إلى قسمين إلى مرسل ومسند فالمرسل ما اتصل بإساده) بأن صرح بروايته كالم والمرسل ما لم يتصل بإساده) بأن أسقط بعض رواته (فان كان من

من التابعين روى الله عنه أسقط الصحابي وعراها النبي صلى الله عليه وسلم فهي حجة (فأما فتش عنها
(فوجدت مسابيد) أي رواها (٢٠) له (الصحابي) الذي أسقطه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الغالب

صهره أو زوجته
أبو هريرة روى الله عنه
أما مراسيل الصحابة بأن
روى صحابي عن صحابي
عن النبي صلى الله عليه وسلم
ثم يسقط الثاني حجة لأن
الصحابة كلهم عدول
(والعلة) بأن يقال
حدثنا فلان عن فلان إلى
آخره (مدخل على الإسناد)
أي على حكمه فيكون
الحديث المروي بها في حكم
للإسناد لا في حكم الرسل
لاصال سنده في الظاهر
(وإذا قرأ الشيخ) وغيره
يسمعه (محور للراوي
أن يقول حدثني أو أخرجني
وإن قرأ هو على الشيخ
فيقول أخرجني ولا يقول
حدثني) لأنه لم يحدّثه ومعه
من أجاز حدثني وعنه
عرف أهل الحديث لأن
الفصل الإعلام بالرواية
عن الشيخ (وإن أجاز
للشيخ من سير رواية
فيقول أجازني وأخرجني
إجازة . وأما القياس
فهو رد الفرع إلى الأصل
حالة تجمعهما في الحكم)
كقياس الأرز على البر
في الربا بجامع الطعم (وهو
ينقسم إلى ثلاثة أقسام: إلى
قياس علة، وقياس دلالة،

صحيح الباء وكبرها (قوله من التابعين) جمع تابع بمعنى التابعي، وهو من لقى الصحابي بشرط
طول الاجتماع بخلاف الصحابي فانه من اجتمع بالرسول ولو لحظة (قوله عن النبي) متعلق برواها
أي والصحابي عدل وإسقاط العدل كذكره (قوله وهو) أي ذلك الصحابي الذي رواها له
(قوله أبو هريرة) أي لا روح منه فان الصهر يطلق على كل منهما (قوله أما مراسيل الصحابة
الح) الحاصل أن الرسل لا تختص به إلا إذا تأكد بقول صحابي أو فعله أو قولي أكثر أهل العلم
أو كان من مراسيل الصحابة وكذا إذا أسنده عن الرسل وكذا إذا عرف من حال الراوي الذي
أرسله أنه لا يرسل إلا عن فعل قوله كمراسيل سعد بن المسبب عن علي الشافعي روى الله عنه
وراد معصم الناس وأن يبشر من عمر مكر أو يصم إليه عمل أهل العصر به (قوله ثم يسقط
الثاني) وهو الواسطة منه ومن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كلهم عدول) أي فلا بحث عن
عدالتهم في رواية ولا شهادة فيكون الساقط عدلا وإسقاط العدل كذكره وأما سماع الصحابي
من تابعي فإدر (قوله والعلة) هي مصدر عن الحدث بمعنى إذا رواه بلفظ عن فلان أي
على حكمه وهو قوله والعمل به (قوله لا في حكم الرسل) من رده وعدم العمل به (قوله
في الظاهر) شرط أن يكون المعص عن مدلس وأن يمكن لعاه بعض المعصين بعضا وفي اشتراط
ثبوت اللقاء خلاف (قوله وإذا قرأ الشيخ) سواء قرأ من حفظه أو كتابه (قوله وعنه بسمعه)
أي ولو من وراء حجاب حيث عرف صوته (قوله حدثني الح) أو حدثنا أو أخرجنا أو أمأنا
أو سمعت فلانا يقول أو قال لنا فلان أو ذكرنا فلان لافرق بين أن يأتى السامع في رواية للسموع
أو يسمعه عنها سحوا لا تروعي أو رحت عن أحوارك وهو كذلك نعم إن أسد للمع إلى نحو حفظ
منه فيما حدث به أو شك فيه استغنى الرواية عنه (قوله وإن قرأ هو على الشيخ) أي من كتاب
أو حفظ وهو يسمعه سواء حفظ السح ما قرأ عليه أولا (قوله فيقول أخرجني) وإن لم يحدّثه سحوا
قوله قراء عليه أو قراءتي عليه (قوله ولا يقول) أي لا يجوز له اصطلاحا أي لا يسعى أن يقول
حدثني، وقد استشهد بمعصم للتعرف بهما بأنه لو قال لعنده: من أخرجني فكذلك هو حر ولاسه
له فأخبره بذلك بمعصم بكتاب أو رسول أو كلام عتيق، بخلاف ما لو قال من حدثني كذا فانه
لا يثبت إلا إن شافه بالكلام (قوله وإن أجاز) ولو مع البازلة والإجازة معها أعلى مرتبة من
الإجازة المحردة منها وهي أنواع أعلاها إجازة الخاص نحو أخرجت من عاصري رواية جميع مروياتي
(قوله وأما القياس) أي الذي هو من أصول الفقه (قوله فهو رد الفرع إلى الأصل) أي إلحاقه به
وهذا معناه اصطلاحا . وأما العلة فهو مذهب السني مآثر لعلم لمساواة بينهما يقول مست الثوب
بالدراع أي قدرته به . وأركانه أربعة: الأصل والفرع وحكم الأصل وعنه حكم الأصل (قوله علة)
أي سببها وهو أمر مشترك بينهما يوجب الاشتراك في الحكم (قوله تجمعهما) أي الأصل والفرع
أي يدل على اجتماعهما في الحكم المعلوم للأصل (قوله كقياس الأرز الح) ويقول أيضا السند
حرام كالخمر للاسكار (قوله فيه) حال من العلة (قوله موحدة للحكم) أي مقصية اقتضاء تاما
لثبوت مثل حكم الأصل للفرع (قوله عقلا) أي في نظر العقل وقوله يحلها عنها بأن يوجد هي
في الفرع ولا يثبت هوله (قوله بأحد الطرفين) أي ثبوت الحكم في أحد الطرفين أي الشئ
المشاركين في الأوصاف على ثبوتها في الطرفين الآخر (قوله وهو) أي الاستدلال المذكور أي المراد

وقياس شبه بقياس العلة ما كانت العلة فيه موحدة للحكم بحيث لا يحس عقلا تحلها عنها كقياس الصرب على
النافع للوالدين في التحريم بطل الإبداء (وقياس الدلالة هو الاستدلال بأحد الطرفين على الآخر وهو أن تكون العلة دالة على

الحكم ولا تكون موجبة للحكم) كقياس مال الصبي على مال البالغ في وجوب الزكاة فيه بجامع أنه مال نام، ويجوز أن يقال لا يجب في مال الصبي كما قال به أبو حنيفة فيه (وقياس الشبه هو الفرع المردد بين أصلين فيلحق (٢١) بأكثرهما شهما) كما في العبد

إذا أتلّف قاته مردد في الضمان بين الإنسان الحر من حيث إنه آدمي وبين البهيمة من حيث إنه مال وهو بالمال أكثر شهما من الحر بدليل أنه يباع ويورث ويوقف وتضمن أحزاه بما نقص من قيمته (ومن شرط الفرع أن يكون مناسبا للأصل) فما يجمع به بينهما للحكم أي أن يجمع بينهما بما يوجب الحكم (ومن شرط الأصل أن يكون ثابتا بدليل متفق عليه من الحصص) ليكون القياس حجة على الخصم فإن لم يكن خصم فالشرط ثبوت حكم الأصل بدليل يقول به القياس (ومن شرط العلة أن تطرد في معلولاتها فلا تنتقض لمطاولا ومعنى) في انتقضت لفظا بأن صدقت الأوصاف المصروفة عنها في صورة بدون الحكم أو معنى بأن وجد المعنى المثلل به في صورة بدون الحكم فسد القياس الأول كأن يقال في القتل بالمثلل إنه قتل عمد عدوان فيجب به المصاص كالقتل بالحدود فينتقض ذلك بقتل الولد ولده فانه لا يجب به قصاص والثاني كأن يقال يجب

به (قوله موجبة للحكم) أي لا تكون مقتضية اقتضاء تاما لثبوت الحكم للفرع بحيث يقبح عقلا تحمله عنها بل تكون بحيث لا يقبح ذلك لقرب الفارق بينهما (قوله مال الصبي) المراد به ما يشمل الصبية (قوله ويجوز أن يقال) أي من غير استقبح في نظر العقل حينئذ يفرق بين البالغ والصبي بالقياس على الحج فانه يجب على البالغ ولا يجب على الصبي والضعيف نيته بخلاف البالغ (قوله إذا أتلّف) بالبناء للمفعول أي قتل (قوله من حيث إنه آدمي) أي ومقتضى ذلك أن لا يزاد فيه على الدية وقوله من حيث إنه مال أي ومقتضى ذلك الزيادة على الدية (قوله وهو بالمال أكثر شهما) فألحق بالمال في ضمانه بقيمته بالغة ما تلفت ولو زادت على دية حر (قوله بما نقص من قيمته) أي إن لم يكن لها أرش مقدر من حر فإن كان لها ذلك فالأولى أن يقول وهو بالهبة أكثر شهما (قوله أي أن يجمع بينهما بما يوجب الحكم) أي لا بد أن تكون علته مماثلة لعلة الأصل إما في عينها كقياس البيد على الحر بجامع الإسكار أو في جنسها كقياس وجوب القصاص في الأطراف على القصاص في النفس بجامع الجناية (قوله للحكم) متعلق بيجمع أي لأجل إثبات حكم الأصل للفرع وكأن وجه ذكرها في الشرط مع قوله السابق صلة تجمعهما في الحكم عدم نصوصية ذاك في الشرطية لاحتمال الإرادة تعريف بعض الأنواع (قوله أن يكون ثابتا) أي يكون حكمه الذي يراد إثباته للفرع (قوله بين الحصصين) أي المنازعين في ثبوت ذلك الحكم للفرع (قوله فإن لم يكن خصم) أي يراد الاحتجاج عليه بأن أريد مجرد إثبات الحكم في الفرع (قوله يقول به القياس) أي يعتقده من حيث صحة الإثبات به أو بتقليد صحيح (قوله ومن شرط العلة الحج) أي من حيث صحة الإلحاق بواسطتها (قوله في معلولاتها) وهي الأحكام المعللة بها وإنما جمع المعلوم مع اتحادها في نفسه لتعدد بتعدد محالها (قوله فلا ينتقض) تعريف على الأطراف، وقوله لفظا ولا معنى تمييزا عن محولان عن الماعل ولقائل أن يقول لا حاجة لاعتبار انتفاء الانتقاض لفظا للانتضاء عنه باعتبار انتفاء الانتقاض معنى لأنه شمله بل لو اقتصر على قوله فلا تنتقض لكفى وكأنه أراد الإيضاح والتأكيد وتعليم الاصطلاح (قوله الأول) أي الاستفاض لفظا (قوله بالمثلل) أي الشيء الثقيل وهو ما يقتل مثله كالجر والحشب (قوله الوالد ولده) أي الأصل وإن علا والفرع وإن سفل (قوله فانه لا يجب به قصاص) أي فقد صدقت الأوصاف المصروفة عنها من العلة وهي القتل والعمد والعدوان أي هذه الألفاظ بدون الحكم وهو وجوب القصاص (قوله والثاني) أي الانتقاض معنى (قوله فيقال) أي اعتراضا على هذا التعليل (قوله ولا زكاة فيها) فقد وجد المعنى المثلل وهو دفع حاجة الفقير بدون الحكم وهو وجوب الزكاة (قوله لا من شرط الحكم الحج) أي حكم الأصل من حيث صحة الإلحاق فيه سبب علته (قوله وإن وجدت وجد الحج) خرج ما إذا لم تكن كذلك بأن وجدت بدو به أو وجد هو بدونها في صورة أو صور (قوله بما سببتها له) أي بسبب أن بينهما مناسبة تقتضي ارتباطا بينهما واجتماعا في الحصول (قوله لما ذكر) أي من مناسبتها له (قوله وأما الخطر والإباحة) أي فقد اختلف فيما هو الأصل فيهما بعد البعثة (قوله فمن الناس) أي العلماء فاهم هم الناس (قوله إن الأشياء) المراد منها ما يشمل الأقوال والأفعال وغيرها (قوله إلا ما أحله الشرعة) أي دلت على إباحته وينبغي أن يراد بالإباحة ما الحواز بالمعنى الشامل للوجوب

الزكاة في المواشي لدفع حاجة الفقير فيقال ينتقض ذلك بوجوده في الجواهر ولا زكاة فيها (ومن شرط الحكم أن يكون مثل العلة في السبب والإثبات) أي تابعا لها في ذلك إن وجدت وجد وإن انتفت انتفى (والعلة هي الجالبة للحكم) بمناسبتها له (والحكم هو المجلوب للعلة) لما ذكر (وأما الخطر والإباحة فمن الناس من يقول إن الأشياء) بعد البعثة (على الخطر) أي على صفة هي الخطر (إلا ما أباحته الشرعة

فإن لم يوجد في التسمية ما يدل على الإباحة فيسبب بالآصل وهو الحظر ، ومن الناس من يقول بصدده وهو أن الأصل في الأشياء بعد العتة إباحة على (الإباحة إلا ما حظره الشرع) والصحيح الفصل وهو أن المصار على التحريم والمنافع على الحل ، أما قبل العتة فلا حكم يعلق بأحد لاسماء (٢٢) الرسول الموصل إليه (ومعنى استصحاب الحال) الذي يحتج به كما سيأتي

(أن يستصحب الأصل) أي العدم الأصلي (بعد عدم الدليل الشرعي) بأن لم يجهد المجتهد بعد البحث الشديد عنه قدر الطاقة كأن لم يجد دليلاً على وجوب صوم مرحب فيقول لا يجب باستصحاب الحال أي العدم الأصلي ، وهو حصة حرماً . أما الاستصحاب المشهور الذي هو ثبوت أمر في الركن الثاني لثبوته في الأول فحجة عندناون الحسية فلا ركة عندما في غنرس ديارا ناقصة روح رواح الكاملة بالاستصحاب (وأما الأدلة فتقدم الحلي منها على الحلي) وذلك كالظاهر والمؤول فيعدم اللط في المعنى الحقيقي على معناه المحاري (وللوح للعلم على الموجب للط) وذلك كالنوار والآحاد فيقدم الأول إلا أن يكون عاماً فخص بالثاني كما تقدم من تخصيص الكتاب بالنسبة (والبطق) من كتاب وسنة (على القياس) إلا أن يكون

والدب والكراهة (قوله فيسبب) معنى يتمسك فيه بالسبب للأ كيد أو يطلب من النفس التمسك فيه فهي للطلب وهذه العارضة تأكيد وإيضاح لما قلها (قوله إلا ما حظره الشرع) أي دل على أنه محظور أي حرام (قوله المصار) جمع مصره وهو ما يصر ويؤلم (قوله أما قبل العتة) أي سلب التي صلى الله عليه وسلم الشريعة إلى الخلق وهو الطاهر إذ ما بين وصولها إليه وقبل تسليمها كما قبل وصولها إليه (قوله فلا حكم) أصلياً أو فرعياً كما هو النقول عن الأشاعرة وجمع من غيرهم ولهذا قال المصنف في شرح مسلم إن من مات في العترة على ما كانت عليه العرب من عبادة الأوثان فهو في النار (قوله الموصل إليه) أي الحكم ويلزم من اسماء الرسول اسماء رب الثواب والعقاب لعوله تعالى « وما كما معدين » أي ولا منييين « حتى يبعث رسولا » (قوله وهو حجة حرماً) وفيه أن معصم حكمي الخلاف فيه للشارح وإعالم لم يثبت إليه لأن معارضهم بآيه (قوله المشهور) أي المصروف إليه الاسم عند الإطلاق ولثبوته في الركن الأول أي وهو ما قبل ذلك الركن (قوله تروح الخ) أي بأن رعب فيها بصفة الكاملة (قوله بالاستصحاب) أي لعدم وجوب الركة فيها في عهده صلى الله عليه وسلم وبين الاستصحاب للطلب ، ومعناه أن الناطر يطلب الآن صحة ما مضى وأما عكس الاستصحاب المشهور وهو ثبوت الأمر في الأول لثبوته في الثاني فاستصحاب مقولوب كأن يقال في السكيات الوجود الآن كان على عهده صلى الله عليه وسلم باستصحاب الحال في الماضي فالسكي ولم نقل الأصحاب به إلا في مسئلة واحدة ركسها خوف الإطالة (لوله وأما الأدلة) أي ترتبها (قوله فتقدم الحلي الخ) أي عند احباها وبأى مدلولاتها (قوله على الحلي) أي بالنسبة للآخر وإن كان حلماً في نفسه (قوله والمؤول) أي المحمول على معناه الرجوح من غير دليل (قوله على معناه المحاري أي وعلى مجموع المعين لأنه باعتبار ذلك مادل فإن دل عليه دليل انعكس الأمر) (قوله من تخصيص الكتاب بالنسبة) مثاله « يوصيكم الله في أولادكم » الخ فإنه يخص عوله في الحدث « لارث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم » (قوله والبطق) أي وعدم البطق وهو قول الله وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله من كتاب وسنة) أي موارده أو آحاد (قوله والقياس الحلي) وهو احتمال العاروق فيه ضعفا كقياس المعناه على العوراء في المنع من الصحة وإن أحمل المرق بأن المعياء يرشد إلى للرعي الحد فتقسم والعوراء توكل إلى نفسها وهي ناقصة الصبر فلا يدعى فيكون الأمور مطنة المهرال لضعفه (قوله وذلك كقياس العلة الخ) معى أنه إذا ردد الصرع بين ثلاثة أحوال أحدها علة موحدة للحكم الخلق به ولو كان أكثر شها بغيره أو كان له مطر على قياس الشبه بل وعلى قياس الدلالة (قوله أي يعمل به) أي بأن بعدد (قوله ومن شرط المعنى) أي شرطه المحقق له أي الذي لا يكون صالحاً للإفاء إلا به (قوله وهو المجتهد) أي المطلق المصروف إليه الاسم عند الإطلاق (قوله خلافاً ومدها) هما مصوبان على مرجع الخافض والتقدير من مخالف مذهب إمامه ومذهب لإمامه (قوله أي بمسائل الفقه) أي بالمسائل التي هي الفقه (قوله وقواعده الخ) هو بدل مما قبله والمراد أنه عالم عمله يتمكن من العلم بها من استجراح ما يرد عليه إذ لا تصور العلم بجميعها

لأنها

الطبق عاماً فيخص بالقياس كما تقدم (والقياس الحلي على الحلي) وذلك كقياس العلة

على قياس الشبه (فإن وجد في المطلق) من كتاب أو سنة (ما يعبر الأول) أي العدم الأصلي الذي يصر عن استصحابه بالاصحاب الحال فواضح أنه يعمل بالمطلق (وإلا) أي وإن لم يوجد ذلك (فيستصحب الحال) أي العدم الأصلي أي يعمل به (ومن شرط للمعنى) وهو المجتهد (أن يكون عالماً بالفقه أصلاً وفرعاً خلافاً ومدها) أي بمسائل الفقه وقواعده وفروعها وبما فيها من الخلاف

لذهب إلى قول من ولا مخالفه بأن محدث قولاً آخر لاستلزام اتفاق من قبله عدم فهمهم إليه على فيه (وأن يكون كمال الآلة في الاجتهاد عارفاً بما يحتاج إليه في استنباط الأحكام من النحو واللغة ومعرفة الرجال الراويين) (٢٣) للأخبار ليأخذ برواية

المقول منهم دون المجهول (ونفس الآيات الواردة في الأحكام والأخبار الواردة فيها) ليسوا حق ذلك في اجتهاده ولا مخالفه وما ذكره من قوله عارفاً بما يحتاج إليه من حمله أدلة الاجتهاد ومنها معرفة بقواعد الأصول وعبر ذلك (ومن شرط المسقى أن يكون من أهل التقليد معتد بالمعنى في الفتاوى) فإن لم يكن الشخص من أهل التقليد ما كان من أهل الاجتهاد فليس له أن يستقى كما قال (وليس للعالم) أي المصنف (أن يقلد) ليمكّنه من الاجتهاد (والتقليد: قول قول القائل بلا حجة) يذكرها (على هذا قول قول النبي صلى الله عليه وسلم) فيما ذكره من الأحكام (يسمى تقليداً) ومنهم من قال التقليد قول قول القائل وأنت لا تدري من أين قاله) أي لا تعلم مأخذه في ذلك (فان قلنا إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بالقياس) ما أن يجتهد (فيجوز أن يسمى قول قوله تقليداً) لا احتمال أن يكون عن اجتهاده. وإن قلنا إنه

لأنها لا تعارض سوارد الأوامر (قوله منه) أي الخلاف أي من أقواله ما لا يخرج عنه (قوله كمال الآلة) للراد أن تكون آلات الاجتهاد بكاملها حاصلة عنده ولا بشرط أن يبلغ في النحو واللغة الدرجة العليا بل يكفي ما يوجب فيها الدرجة الوسطى وهو ما يحتاج إليه منها في استنباط الأحكام (قوله ومعرفة الرجال) ويكفي في زماننا الرجوع إلى أهل الحديث كالإمام أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم فيعمد عليهم في تعديل والجرع (قوله تقواعد الأصول) أي أصول الفقه وأصول الدين (قوله وعبر ذلك) كمعرفة مواقع الاجتماع بحث يعرف أن ما أدى إليه اجتهاده ليس مخالفاً للاجماع ومعرفة الناسخ والمنسوخ وأسباب البرول وبشرط التواتر والصحيح والصعب (قوله ومن شرط المسقى) أي من يطلب العلم من غيره وسواء له العمل شيئاً غيره (قوله من أهل التقليد) ما أن يكون من أهل الاجتهاد قدر على الترجيح أولاً لكنه لم يبلغ مصف الاجتهاد (قوله فقلد المعنى الخ) أي العدل لعلوم أهليه وعداله أو مطوبهما وكذا غير العدل إذا علم بالقرائن صدقه أو اعتقده بما يظهر، وحكي في جمع الخوامع قولاً عواراً ابتداء للتعلد وإن لم يقدر على الترجيح لأنه ما قبل لما يفتى به عن إمامه وإن لم يصرح بقلده منه قال الشارح في شرحه وهذا الواقع في الأعصار المتأخره (قوله وليس للعالم الخ) أي محرم عليه ذلك وإن كان قاصياً وإن كان غيره أعلم منه وإن صاق الوصف عن الاجتهاد فلا يصح تقليده ولا العمل للمعنى عليه ليمكّنه من الاجتهاد الذي هو أصل التقليد ولا يجوز المدول عن الأصل مع إمكانه إلى بدله (قوله قول قول القائل) أي اعتقاده مع العمل به أولاً ومنه قول المعنى قول القائل والقاضي قول الشهود وقول خبر الواحد وجرع بقوله بلا حجة ما إذا ذكرها للتأهل للأخذ منها وإلا فكعدم ذكرها، والراد بالقول الرأي والاعتقاد وهو محار مشهور بدخل الحدود ودخل في ذلك ما إذا اعتقدت فعل الخير من غير أن يعرف دليله (قوله بأن يجتهد) تفسر للمراد من القياس ومؤيده بغير البرهان بالاجتهاد بدل القياس (قوله فان قلنا الخ) هذا هو الراجح وعليه فالصواب أنه لا يخطئ فيه تبرها لمصنف السوء عن الخطأ في الاجتهاد (قوله إن هو) أي ما المنطوق له صلى الله عليه وسلم إلا وحى فهو يدل على أن جميع ما صدر عنه عليه الصلاة والسلام انتهى من الوحي والحق أنه صلى الله عليه وسلم مجتهد ومعنى الآية حينئذ وما يصدر بقلده بالقرآن عن الهوى ما القرآن إلا وحى يوحى (قوله بذل الوسع) أي المدور أي صرفه في النظر في الأدلة وقوله بلوع العرض أي لأجل الوصول إليه وقوله المقصود صفة كاشفة للعرض وقوله عن العلم ما أن للعرض المقصود على أن المراد بالعلم هو علم الحكم المذكور وقوله ليحصل له أي ليحصل ذلك العرض لذلك النادل (قوله إن كان كمال الآلة) وهو المجتهد المطلق وظاهره أن غيره من النوعين السامعين كهو في ذلك وإعما انتصر المصنف على ذلك لأن كلامه فيه وعلى كل فلو أسقط قوله إن كان كمال الآلة لكان أولى أنه من الحاشية (قوله فأصاب) ما أن وافق ما أداه اجتهاده إليه ما هو الحكم في الواقع (قوله أحران) أي صبيان من الثواب عليهما الله كمة وكمة (قوله وإصابه) اعترض بأن الإصابه ليست من صفة فكيف شأب عليها؟ وأجاب السكي بأنه قد شأب على ما ليس من صفة إذا كان من آثار صفة ثم حور أن يكون الآخر الثاني على كونه من صفة فتدعى بها من صفة (قوله فله أحر واحد) ولا إنهم عليه بسب

لا يجتهد وإعما يقول عن وحى وما يطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى فلا يسمى قول قوله تقليداً لاستنباده إلى الوحي (وأما الاجتهاد فهو بذل الوسع في بلوع العرض) المقصود من العلم ليحصل له (فالمجتهد إن كان كمال الآلة في الاجتهاد) كما تقدم (فان اجتهد في الفروع فأصاب فله أحران) على اجتهاده وإصابته (وإن اجتهد فيها وأخطأ فله أجر) واحد على اجتهاده وسبب دليل ذلك

حظہ إلا اینصر فی اجتہادہ بأن لم یبذل وسعہ فلا أجر وهو آثم (قوله ومنہم) ای الأصولیین کالاشعری والبلاقلانی (قوله مصیب) وعلیہ فالظاهر أن له أجرین (قوله الکلامیة) ای المنسوبة إلى العن المسی بالکلام (قوله ای العقائد) ای المعتقدات ای المطلوب اعتقادها (قوله بالتثلیث) ای کون الالهة ثلاثة : الله والمسیح ومريم بشهادة قوله « آنت قلت للناس اتخذونی وأمی إلهین من دون الله » (قوله النور والظلمة) یعنی أنهما قدیمان عندهم وامتزجا فتولد من امتزاجهما العالم (قوله وللعاد فی الآخرة) ای عود الجسم بأن بعث الله الموتی من القبور ويرد الروح إليها وفي الحديث « یحشر الناس عواء غرلا » ثم یزاد فی أجسام أهل الجنة لتوفر علیہم اللذات وفي أجساد أهل النار خلطاً للعقوبات ، ورد أن سن الکافر كأحد (قوله وللمحدثین) من الإلحاد وهو الميل عن الاستقامة (قوله وحلقه) هو بالنصب عطفاً علی صفاته (قوله وغير ذلك) هو بالنصب أيضاً ای وفي نهم غیر ذلك مما أثبتہ أصل ککون ارتکاب الکبيرة لا یزیل الإیمان فان العترة نفوا ذلك وقالوا بل یزله بمعنى أنه واسطة بین الإیمان والکفر (قوله ودلیل من قال الخ) وهم الجمهور (قوله لس کل محتهد فی الفروع مصیبا) بل قد وقد کما علم مما تقدم (قوله وأصاب) ای باجتہاده بأن أداه إلى ما هو الحکم فی الواقع (قوله فله أجر واحد) ولا یبعد أن یؤجر علی الحکم أيضاً وعلى قصد الحکم بالحق ، وفي رواية الحاکم « إذا اجتهد الحاکم فأخطأ فله أجر وإن أصاب فله عشرة أحرار » ولا منافاه لأن الاختلاف بالقلیل لا یبطل الکثیر ولجواز أنه أعلم أولاً بالأجرین فأخبر بهما ثم بالعترة فأجبر بها أو أن الأحرار یساویان المشرقة (قوله خطأ المجتهد) ای حکم بخطئه وبدأ بشق الخطأ فی بیان وجه الدلالة عکس الواقع فی الحديث اهتماماً به فانه الثبت للمطلوب بل هو محل الرأع لاعم (قوله رواه الشیخان) ای البخاری ومسلم إلا أن هذا اللفظ لیس لفظ البخاری وإنما لفظ البخاری ما ذکره بقوله إذا اجتهد الحاکم الخ وظاهره أنه لو لم یکن حاکماً لا یحصل له الأحرار ولیس مراداً حقتد المراد بالحاکم مثبت الحکم والمراد من قوله حکم أثبت الحکم والله أعلم بالصواب ، وإلیه المرجع والمآب .

(ومنهم من قال کل مجتهد فی الفروع مصیب) بقاء علی أن حکم الله فی حقه وحق مقلده ما أدى إلیه اجتہاده (ولا يجوز أن یقال کل محتهد فی الأصول الکلامیة) ای العقائد (مصیب لان ذلك یؤدی إلی تصویب أهل الضلالة من النصاری) فی قولهم بالتثلیث (والمحوس) فی قولهم بالأصلین للعالم النور والظلمة (والکفار) فی سبهم التوحید ومثله الرسل والمعاد فی الآخرة (والمحدثین) فی سبهم صفاته تعالی کالکلام وحلقه أفعال الصدوکوه مرثا فی الآخرة وعمر ذلك (ودلیل من قال لیس کل محتهد فی الفروع مصیبا قوله صلی الله علیہ وسلم « من اجتهد فأصاب فله أحرار ومن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد » وجه الدلیل أن الی صلی الله علیہ وسلم خطأ المجتهد نارة وصوته أخرى) والحديث رواه الشیخان ولفظ البخاری « إذا اجتهد الحاکم حکم فأصاب فله أحرار وإذا حکم فأخطأ فله أجر » والله أعلم .

عمد الله قد تم طبع کتاب [الورقات فی أصول الفقه] للامام « عبد الملك الجوينی الشافعی » وعلیه شرح العلامة « جلال الدین المحلی » وحاشیة الشیخ « أحمد بن محمد الدمیاطی »

فقہ شافعی میں قبل ازیں آٹھ کتابیں شرح کی گئیں تھیں۔ اور مرکز توعیہ الفقہ الاسلامی کے قیام کے بعد مرکز کے زیر اہتمام شرح ہوئے والی یہ دوسری اہم کتاب ہے۔ یہ کتاب الورقات امام الحرمین الجوینی رحمہ اللہ کی ہے اس کی شرح شیخ الاسلام مفتی الامام امام جلال الدین المحلی نے کی اور اس پر الجبر العلامہ الشیخ احمد الدمیاطی نے حاشیہ لکھا۔ ایک صاحب خیر نے دو ہزار پانچ سو کی تعداد میں شرح کردا کہ جامعات کے طلبہ کو مفت دینے کے لئے فرمایا۔ قارئین کتاب سے گزارش ہے کہ صاحب خیر اور ان کے والدین کو اپنی خصوصی دعاؤں میں نہ بھولیں۔ اگر اہل خیر حضرات کا ایسا ہی تعاون جاری رہے تو دیگر کتب فقہ شافعی بھی شرح ہوتی رہیں گی۔ انشاء اللہ یہ ساری کتابیں مرکز توعیہ الفقہ اپنی جانب سے جامعات کے شافعی طلبہ کو مفت روانہ کرے گا۔

الورقات امام الحرمین الجوینی کی ولادت ۴۱۹ھ میں ہوئی۔ آپ عظیم المرتبت شخصیت کے حامل اصول و کلام اور علوم اسلامیہ میں بے مثال عالم ہونے کے ساتھ شاعر و ادیب اور فصاحت و بلاغت کے شہسوار ہیں۔ سچ ہے کہ علم کبھی ضائع نہیں ہوتا۔ آپ اس کی ایک زندہ مثال اور اسکے مصداق ہیں۔ آپ کے انتقال کے وقت چار سو علماء کرام آپ کے اجلہ تلامذہ میں تھے جس میں ایک حجتہ الاسلام امام غزالی بھی ہیں۔ حضرت امام غزالی نے اس دنیا میں جو علمی کارنامے چھوڑے ہیں وہ کسی سے پوشیدہ نہیں۔ آپ کی ایک کتاب احیاء علوم الدین کے متعلق علمائے کرام نے فرمایا کہ اگر دنیا سے سارے علوم ختم ہو جائیں اور صرف کتاب احیاء العلوم باقی رہے تو سارے علوم پھر سے قائم ہو سکتے ہیں۔ آپ اندازہ کر سکتے ہیں کہ جب ایک امام غزالی کا یہ بے مثال علمی کارنامہ ہے تو دیگر چار سو علمائے کرام نے تبلیغ اسلام اور اشاعت دین میں کیا کیا نمایاں کام انجام دیئے ہونگے جب ہی تو آج امام الحرمین کے موجودہ سالہ جہری ۱۳۱۹ھ کو ایک ہزار سال مکمل ہونے کے باوجود ان کی علمی ضیاء پاشیاں سورج کی طرح روشن ہیں۔ بقول شاعر:

ہوگا کبھی فلک پہ وہ خورشید جلوہ گر کہتے ہیں آفتاب کبھی ڈوبتا نہیں

آپ کے تفصیلی حالات الورقات اور وزنامہ سیاست و رہنمائے دکن میں شائع ہو چکے ہیں۔ آپ نے (۲۸) کتابیں لکھیں۔ یہ الورقات بظاہر مختصر ہے۔ لیکن اصول فقہ کا ایک سمندر ہے اسکی کئی علماء کرام نے شرح کی ہیں۔ یہ شرح امام محلی کی ہے۔

شرح الورقات آپ کا اسم گرامی محمد بن احمد محلی ہے۔ علماء شافعیہ میں نہایت مشہور بزرگ ہیں۔ آپ کی پیدائش اور وفات شہر قاہرہ (مصر) میں ہوئی۔ آپ عظیم المرتبت مفسر اور علم اصول میں بلند پایہ عالم ہیں۔ ابن عماد نے آپ کو تفتازانی عرب بتایا ہے۔ اپنے بارے میں آپ فرماتے ہیں کہ میرا ذہن کسی خطا کو قبول نہیں کرتا ہے۔ آپ کی بارعب شخصیت تھی رو رعایت کے بغیر حق بات کو واضح بیان کرتے اور ظالموں اور حکام سے حکم کا سامنا کرتے۔ یہ حکام جب آپ کی خدمت میں آتے تو آپ ان کو اجازت نہیں دیتے تھے۔ آپ پر سب سے بڑی قصبات عدلیہ پیش کی گئی آپ قبول نہیں کئے تفسیر میں آپ کی مشہور کتاب تفسیر جلالین ہے جس کا نصف حصہ علامہ جلال الدین سیوطی نے مکمل کیا۔ آپ صاحب تصانیف کثیرہ ہیں۔ منجملہ ان کے کنز الراغبین، شرح منہاج فقہ شافعی (دو جلدیں) البدر الطالع فی حل جمع الجوامع، شرح الورقات، انوار المصنیۃ، مدہ شریف کی مختصر شرح، القول المفید فی الفیل السعید اور طب نبوی وغیرہ۔ آپ کی وفات ۸۶۳ھ میں ہوئی۔

حاشیۃ دمیاطی اسم گرامی احمد بن محمد ہے۔ شہاب الدین لقب ہے۔ البناء سے مشہور ہیں۔ دمیاطی شہر دمیاط کی طرف نسبت ہے۔ فن قرأت کے ماہر عالم ہیں۔ نقشبندی بزرگوں میں سے ہیں۔ دمیاط شہر میں آپ کی ولادت ہوئی اور وہیں آپ کی نعوونما ہوئی۔ قاہرہ (مصر) حجاز اور یمن کے علماء کرام سے آپ نے علم حاصل کیا اور مکہ مکرمہ میں مفتی رہے۔ آپ صاحب تصانیف ہیں۔ آپ کی کتابوں میں اتحاد فضلاء البشر بالقرات الاربعۃ عشر، اختصار سیرت حلبیہ اور شرح الورقات پر حاشیہ لکھا اور کئی کتابیں لکھی۔ ۱۱۱۴ھ میں حج کے لئے تشریف لے گئے تھے کہ مدینہ منورہ میں آپ کا انتقال ہوا اور جنت البقیع میں تدفین عمل میں آئی۔

نوٹ۔ اردو کی چوتھی جماعت کے طلبہ کے لئے طریقہ نماز شافعی اور پانچویں جماعت کے لئے رسالہ فقہ شافعی اور عربی کی ابتدائی جماعت کے لئے فقہ میں سفینۃ النجاہ اور اصول فقہ میں الورقات و شرح الورقات اور مولوی کے لئے الدر الثمین تالیف شیخ سالم باحطاب علیہ الرحمۃ یہ ساری کتابیں مفت روانہ کی جائیں گی۔ بشرطیکہ مدارس و جامعات اپنا مطبوعہ مراسلہ پتہ ذیل پر روانہ کریں۔

الناشر - عزان بن عبود جابری مکان نمبر 280-11-18 بارکس - حیدرآباد ۵۰۵ اے پی (انڈیا)

یوزع مجاناً۔ للمدارس والجامعات الإسلامیة التي تهتم باللغة العربیة

